منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

الاسر التي ترأسها نساء:

النقاش العالمي والواقع الفلسطيني

إصلاح جاد

305.4
J21u
c. 2

كانون أول
1999

منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

الأسر التي ترئسها نساء:
النقاش العالمي والواقع الفلسطيني

إصلاح جـــــــاد

كانون أول 1999

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين هو برنامج لدعم وتشجيع أبحاث مميزة في مجالات السياسات الاجتماعية والاقتصادية ذات صلة باهتمامات واحتياجات صانعي القرار وطرح موضوعات في هذا المجال وتنظيم ندوات حولها، يشرف عليه ويوجه أعماله لجنة توجيهية أعضاؤها متطوعون يولون أهداف المنتدى اهتماما خاصا، وهم:

جميل هلال، حسن أبو لبدة، عزت عبد الهادي، ليزا تراكي، مجدي المالكي، مصطفى البرغوثي، غانية ملحيس، ايلين كتاب.

يدعم المنتدى المركز الدولي لأبحاث التنمية الكندي (IDRC) ومؤسسة فورد. ويقوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بمهام سكرتاريا المنتدى.

الإنتاج
التحرير اللغوي: كارن مان (انجليزي)
سامي كيلاني (عربي)
ترجمها الى العربية: سامي كيلاني
التنسيق الفني: لينا عبدالله

حقوق الطبع والنشر محفوظة
© 1999 منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
بواسطة: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
ص.ب. 19111، القدس و ص.ب. 2426، رام الله
تلفون: +972-2-2987053/4
فاكس: +972-2-2987055
بريد الكتروني: MAS@planet.edu
للاستفسار: الاتصال مع منسق المنتدى على العنوان المبين اعلاه.

منتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين

الأسر التي ترئسها نساء:
النقاش العالمي والواقع الفلسطيني

إصلاح جـــــــاد

كانون أول 1999

الأسر التي ترئسها نساء: النقاش العالمي والواقع الفلسطيني

تأليف: إصلاح جاد: جامعة بيرزيت

منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين
بواسطة: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

القدس ورام الله
كانون أول، 1999
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (المنتدى)

تقديـــــــم

تأتي هذه الدراسة في مرحلة يتم فيها نقاش مفهوم "الأسر التي ترأسها نساء" على الصعيدين المحلي والعالمي، وبالتزامن مع نقاش سبل مكافحة الفقر بالتركيز على الأسر التي ترأسها نساء على الصعيدين المحلي والعالمي أيضا.

وتهدف هذه الدراسة إلى حصر وتحديد المناهج العالمية التي تناولت هذا المفهوم سواء بالدراسة أو في رسم السياسات، كما تهدف إلى التعرف على واقع وحجم الأسر التي ترأسها نساء في المجتمع الفلسطيني واقتراح سياسات وبدائل تتعلق ببرامج محددة لتناول هذه الظاهرة الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني.

تستعرض هذه الدراسة مفهوم الأسر التي ترأسها نساء في الأدبيات العالمية، وتظهر التعدد في المفاهيم المستخدمة ضمن هذا الإطار والتطورات والتغيرات التي طرأت عليها مع الزمن. كما تظهر الدراسة الاختلاف حول تحديد ماهية هذا المفهوم على الصعيد العالمي، وتستعرض انعكاس ذلك على الصعيد الفلسطيني، وتتطرق للمفهوم المستخدم في الأراضي الفلسطينية، وخاصة في الإحصاءات الرسمية.

وتتناول الدراسة بالتحليل الأسر التي ترأسها نساء في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث سماتها ومستويات معيشتها وتركيبتها، ذلك بالمقارنة مع الأسر التي يرأسها رجال. وتقدم مقارنة ما بين الحالة

الفلسطينية مع الدول الأخرى وخاصة المجاورة منها كالأردن ومصر، ذلك بهدف محاولة التعرف على مدى دقة الأرقام الواردة عن مدى انتشار الأسر التي ترأسها نساء في الضفة والقطاع بالاستناد لتجارب الدول الأخرى.

وتكمن أهمية هذه الدراسة ليس في كونها الدراسة الأولى التي تعالج هذه الموضوع على الصعيد الفلسطيني، بل لأنها، أيضا، تقدم مجموعة من التوصيات والمقترحات الهادفة لتحديد دقيق لمفهوم الأسرة التي ترأسها امرأة، والهادفة للوصول لأرقام أكثر دقة عن مدى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني، والهادفة أيضا لرسم سياسات ملائمة فيما يخص هذا النوع من الأسر، وخاصة في مجال مكافحة الفقر والحد من انتشاره.

ولا يسعنا في "منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين" إلا أن نتقدم بالشكر لمؤلفة هذه الدراسة، على هذا الجهد القيم والمفيد. ونتقدم بالشكر، أيضا، للمقيمين اللذين قدما ملاحظات هامة ساهمت في إغناء الدراسة، ولكل الذين ساهموا في التعليق أو التعقيب على هذه الدراسة، في ورشة العمل التي عقدت لمناقشتها، لما كان لمداخلاتهم من أهمية في إثراء الدراسة.

وكلنا أمل في "منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين" أن تسهم هذه الدراسة في تحديد أكثر دقة لمفهوم الأسر التي ترأسها نساء، وبالتالي تمكين الإحصائيين من تحديد مدى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي تمكين صناع القرار الفلسطيني على رسم السياسات الملائمة.

وأخيرا نتقدم بالشكر الجزيل لكل من مركز البحوث للتنمية الدولية (كندا) ومؤسسة فورد على تمويلهم ودعمهم لأعمال "المنتدى"، الأمر الذي مكننا من دعم وتمويل ونشر هذه الدراسة وغيرها من الدراسات الهادفة لتحسين العلاقة بين البحث العلمي ورسم السياسات.

يـــاسر شلبي
منسق المنتدى

شـــــكر وعرفـــــان

تتقدم الباحثة بالشكر الجزيل لمنتدى ابحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين على دعمه لهذه الدراسة ونشرها، وعلى اتاحته هذه الفرصة لمناقشة وطرح هذه القضية.

المحتويـــــــــــــــــــات

1- المقدمـــــــــــة **1**

1-1 تعريفات *3*

2- إشكالية "الرئاسة" في الأسرة **7**

2-1 إشكالية الرئاسة النسوية للأسرة *10*

2-2 الحاجة إلى تعريفات جديدة من أجل التعداد الوطني *13*

2-2-1 بعض التعريفات الجديدة 14

3- محددات الرئاسة النسائية للأسر وأنواعها **17**

3-1 أنواع ومحددات الرئاسة النسائية للأسر *17*

3-2 الأسرة التي ترئسها امرأة - هل هي الأفقر؟ *20*

3-3 الأسر التي ترئسها نساء - ليست الأفقر *23*

4- الأسر التي ترئسها نساء في فلسطين **29**

4-1 الوضع الحالي *29*

4-2 القياسات *36*

4-3-1 خصائص الأسر التي ترئسها نساء في فلسطين 45

5- الاستنتاجات والسياسات الموصى بها **67**

6- توصيات **73**

قـــــــائمة الجداول

الجدول 1:	معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة	29
الجدول 2:	معدلات الفقر في مناطق الضفة والقطاع، 1997	30
الجدول 3:	معدلات الفقر حسب المنطقة ومكان السكن، 1997	30
الجدول 4:	معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم الاسرة	31
الجدول 5:	جنس رئاسة الاسرة حسب المنطقة والسكن	45
الجدول 6:	توزيع حجم الاسرة حسب جنس رئاسة الاسرة والمنطقة	47
الجدول 7:	توزيع اسباب تقديم المساعد حسب النوع الاجتماعي	54
الجدول 8:	مشاركة النساء في سوق العمل	59
الجدول 9:	مشاركة النساء في اسواق العمل في الضفة والقطاع	59

1- المقدمـــــة

يدور النقاش حالياً في الإطار الفلسطيني حول مجابهة الفقر مستهدفاً الأسر التي ترئسها نساء كأقصر الطرق لتخفيض الفقر. وينطلق هذا النقاش أساساً، في السياق الفلسطيني، من العلاقة بالدول المانحة، ومن العملية السلمية، ومن إغلاق إسرائيل حدودها في وجه العمال الفلسطينيين الأمر الذي أدى إلى الهبوط المفاجئ في مستويات معيشة الناس.

بدأ النقاش العالمي حول الأسر التي ترئسها النساء بشكل مبكر جداً، مقارنة بتقدم الأفكار حول التخطيط ومجابهة الفقر، وذلك استجابة لطبيعة عملية التنمية. لقد اهتز الاعتقاد بنظرية "التجفيف التدريجي" لمصادر الفقر في الخمسينات والستينات بسبب فشل النمو الاقتصادي فيالوصول إلى تحسينات في مستوى المعيشة بالنسبة لبعض قطاعات السكان. وفي بداية السبعينات اعترفت منظمة العمل الدولية، ثم لحقها في ذلك البنك الدولي، بالحاجة إلى معالجة الفقر من خلال المدخل القائم على تبني الحاجات الأساسية. وعلى الرغم من الترحيب بهذا التحول بصفته إقراراً صريحاً بأن الفقر هو مشكلة متزايدة في المنطقة، إلاّ أنه في المقابل قد سمح للحكومات وللوكالات المتعددة الأطراف بالفصل بين أي تحليل لعملية التنمية نفسها وقضايا الفقر. وفي الثمانينات احتل المدخل القائم على الحاجات الأساسية موقعاً متأخراً في سياسات التعديلات الهيكلية. وقد تم تبرير هذه السياسات، التي تبناها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بأنها ضرورية، أو على الأقل كدواء مر، لتصحيح القيود الهيكلية التي تعيق النمو الاقتصادي.

ينبغي النظر إلى ولادة التخطيط والبرامج المواجهة للفقر ضمن الإطار الموصوف أعلاه. وهنا تجدر الملاحظة بأن برامج مجابهة الفقر متصلة بخطط وطنية أوسع لتصحيح هيكل الاقتصاد المستهدف، وهذه ليست الحالة في السياق الفلسطيني. وينظر إلى برامج مجابهة الفقر، في الحالة الفلسطينية، على أنها إجراء طارئ وسريع للتدهور الاقتصادي الناجم عن العقوبات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وإلى جانب عدم توفر إطار أوسع لمجابهة الفقر في فلسطين، فإن هناك عدم وضوح فيما يتعلق بالمعيار المتبع لتعريف من هو الفقير وكيف يمكن تشخيص الفقراء كهدف من أهداف برامج مجابهة الفقر. لا يعني هذا إهمال الجهود التي قامت بها مؤخراً وزارة التخطيط والتعاون الدولي من أجل طرق موضوعات الفقر على المستوى الوطني والتي قادت إلى نشر تقرير وطني حول موضوعات الفقر في فلسطين، إلاّ أن أية خطة وطنية لمواجهة الفقر واستئصاله لا تزال قيد التحضير.

يمكن للنقاش الدائر على المستوى العالمي حول الفقر والأسر التي ترئسها نساء، بصفتها "أفقر" الفقراء، أن يساعد في توسيع مجال خيارات السياسة التي يمكن أن يتبناها المخططون وصانعو القرار الفلسطينيون، انطلاقاً مما يقوله البعض بأن استهداف الأسر التي ترئسها نساء يشكل الطريقة الأسهل لأن البيانات في هذا المجال قد بدأت بالتوفر.

ستركز هذه الورقة حول النقاشات التي تدور عالمياً حول تعريف الأسر التي ترئسها نساء ومحدداتها بصفتها "الأفقر"، وعلى المنهجية المستعملة في جمع البيانات حول هذه الفئة النسائية، والجدل المتعلق

بمواضيع السياسة التي تستهدف هذه الأسر على الصعيد العالمي. وفي الختام، سيتم اقتراح بعض التوصيات المتعلقة بالسياسات التي تناسب السياق الفلسطيني.

1-1 تعريفات

لا تكمن المشكلة ليس في تحديد تعريف الأسرة التي ترئسها امرأة فحسب، بل هناك مشكلة كذلك في تعريف من هو الفقير. لقد تم فهم الفقر من خلال تعبيرات مطلقة وأخرى نسبية. يُعرّف الفقر المطلق عادة بأنه عدم القدرة بشكل كافٍ على الإيفاء بالحاجات الدنيا. أما تعريف هذه الحاجات ومعيار تحديد الخط الذي يفصل بين الذين فوق خط الفقر والذي تحته فيختلف بشكل كبير بين بلد وآخر. وقد استعملت في هذا المجال عدة معايير، منها معيار الحد الأدنى من السعرات الحرارية، ومعيار دخل الحد الأدنى، ومعيار الحاجة (المركبة) الدنيا، مما جعل مهمة المقارنة بين الدول، في هذا المجال، مهمة فائقة الصعوبة.

يقرّ مفهوم الفقر النسبي القيمة الضمنية التي يمكن أن يعطيها مجتمع ما للمساواة الاقتصادية. يفترض خط الفقر المرتبط بتوزيع الدخل أن الفقر ليس مجرد مسألة حرمان مطلق، بل بأن شعور الناس بأنهم فقراء مرتبط بشكل ما بإحساسهم بأنهم بعيدون عن متوسط اجتماعي ما.

وفي سياق آخر، يفترض بشكل عام بأن المستوى المادي لمعيشة شخص ما يحدد رفاهية هذا الشخص. وانسجاماً مع هذا، فإن الفقر يعرّف تقليدياً بأنه مستوى معيشة مادي غير مقبول، إما بالنسبة لمستوى الآخرين

في المجتمع أو اعتماداً على وجود حد أدنى مطلق. ويقاس مستوى المعيشة عادة باستعمال الدخل أو الإنفاق وخط فاصل مختار، والذي يعتبر الناس تحته فقراء. وتعترف العديد من الدراسات بعدم كفاية مستويات الدخل والإنفاق كأساس لتحديد الفقر، وتركز على أهمية الاعتراف بطبيعته المتعددة الأوجه.

وتتأثر قدرات الأفراد وأرباب الأسر بشكل عميق بعوامل تتراوح بين آفاق كسب العيش والحرمان والاستثناء. وتشمل هذه العوامل حاجات الناس الأساسية مثل العمل بأجور معقولة وخدمات الصحة والتعليم، وتشمل كذلك الشعور بالعجز المولد اجتماعياً الذي يرافق عادة الأزمات الاقتصادية.

في دراسة حديثة لموسر (Moser, 96) أدخلت الباحثة مفهوم الانكشاف ليجمع الجوانب المتعددة للتغير في الرفاهية الاقتصادية – الاجتماعية، وذلك لإلقاء مزيد من الضوء على تزعزع رفاهية الأفراد وأرباب الأسر والمجتمعات المحلية في مواجهة بيئة متغيرة. ويمكن للتغيرات البيئية التي تهدد الرفاه أن تكون بيئية حيوية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية، ويمكن لهذه التغيرات أن تأخذ شكل الهزات الفجائية، أو الاتجاهات بعيدة المدى، أو الدورات الموسمية.

وقد يناسب هذا المفهوم الوضع الفلسطيني، حيث يعيش الناس في ظل ظروف يومية تنطوي على المخاطر وحيث يتنقلون باستمرار دخولاً في الفقر وخروجاً منه. ويعبّر هذا المفهوم بشكل أفضل، أيضاً، عن عمليات التغير مقارنة بمقاييس الفقر "الستاتيكية".

وخلاصة القول، فإن تعريف الفقر وتحديد من هو الفقير يختلف تبعاً للمفهوم الذي يتم وضعه سلفاً، ويختلف تبعاً للأدوات المستعملة في قياس الفقر.

2- إشكالية "الرئاسة" في الأسرة[1]

تعرض تعريف مفهوم "رئاسة" الأسرة للانتقاد الشديد من قبل العديد من نشيطات الحركة النسوية على الصعيد العالمي. ونتعرض فيما يلي لأهم القضايا الانتقادية التي وجهت نحو ذلك المفهوم.

عرفت رئاسة الأسرة أساساً بتعبيرات قانونية في قانون العائلة الذي منح أحد الأفراد، الأكبر سناً عادة، سلطة معتبرة على بقية أفراد أسرته (Folbre, 1991). وتخفي التعبيرات القانونية عادة وراءها الافتراض بأن الزوجات والأمهات كن "تابعات اقتصادياً". وتتكامل مثل هذه الافتراضات أحياناً مع قوانين تقليدية لرئاسة الذكور، كما أنها في بعض الأحيان قد زادت من سلطة الذكر على أفراد العائلة (Folbre, Nancy, 1991).

وفي السبعينات، واستجابة لاحتجاجات نسائية منظمة، عدلت العديد من الدول تعريفاتها القانونية لرئاسة الأسرة وتبنّت قوانين عائلية جديدة تتسم بحيادية نسبية من ناحية النوع الاجتماعي. وتكثفت الإصلاحات في غرب أوربا تحديداً، حيث كانت برامج الأمن الاجتماعي وبرامج الضمان الاجتماعي قد أسست على نموذج يفترض بأن الرجل هو "كاسب لقمة العيش"، وهو نموذج لا يوفر تغطية مناسبة للعائلات التي تقوم عليها نساء

[1] نتيجة لطبيعة التركيبات اللغوية العربية، لم يكن ممكناً التغلب بشكل كلي على الانحياز اللغة الذكورية، وبالتالي فإن ما تبقى منها بعد محاولات إيجاد لغة حيادية لا يمثل اتجاهاً سلبياً نحو الموضوع. – المترجم

فقط (Folbre, 1991).

هناك غموض ملازم لتعبير "رئاسة الأسرة" عندما يترك تحديد الرئاسة لأفراد الأسرة ليحكموا عليها (كما جرى في التعداد الفلسطيني). إذ فشلت الكثير من المسوحات، التي تستخدم هذا التعبير، في تعريفه، وتركت الأمر للشخص الذي يجري المقابلة ليفسر معناه.

وهناك محدودية أخرى لتعبير "رئاسة الأسرة" هي أنه غير محايد. إنه مشحون بمعان إضافية تعكس التأكيد التقليدي على الأسر كوحدات غير تمايزية بنظام حكم أبوي ودون نزاعات داخلية حول تخصيص الموارد.

يفترض التعبير وجود علاقة هرمية بين أفراد الأسرة، وأن رب الأسرة هو العضو المهم، وأن له تواجداً منتظماً في البيت، وأن له سلطة مهيمنة في القرارات الأسرية المهمة، وأنه يوفر دعماً اقتصادياً أساسياً ثابتاً. قد يغيب الأشخاص المعرّفون بـــ "رب الأسرة" لفترات طويلة من العام، وقد يكسبون بثبات ولكنهم يساهمون في دخل الأسرة بشكل غير منتظم، ونتيجة لغيابهم فإن السلطة المتأتية عن الكسب، أو أية جوانب أخرى في علاقات السلطة الداخلية، تتناقص في مجال سلطة اتخاذ القرار اليومي فيما يتعلق باستهلاك الأسرة (Rosenhouse, Sandra, 1994).

وفي ظل غياب تعريف معياري، فإن عدم الانسجام في استعمال هذا التعبير هو أمر شائع. فعلى سبيل المثال، فإنه في معظم المسوحات، لا يوجد تكافؤ بين الذكر والأنثى في "رئاسة" الأسرة. حيث تشير الأسرة التي يرئسها رجل أحياناً إلى أسرة فيها زوجان "سالمان"، حيث يتواجد ذكر وأنثى بالغان بشكل يعكس الافتراض التقليدي بأن عمل المرأة المنزلي غير مهم.

في المقابل فإن الأسرة التي ترئسها امرأة تشير إلى وجود امرأة دون شريك، كالعز باء، أو المنفصلة، أو المطلقة، أو الأرملة.

هناك مشكلة تتصل بالمشكلة السابقة هي المشكلة المتعلقة بالعمل، إذ يتم وضع حدود تمييز حادة بين دائرتي العمل المنزلي والعمل غير المنزلي عند تحليل العمل ومردوده. إلاّ أن الأمر ليس كذلك لمجموعات نسائية عديدة، حيث لا يمكن تمييز الحدود بين الدائرتين بوضوح. بالنسبة للنساء في قطاعات المجتمع التي تعيش على الكفاف أو القطاعات "غير النقدية" تتواجد دائرتي العمل المنزلي والعمل غير المنزلي كنظام واحد، ونتيجة لهذا السبب فإن الدور الاقتصادي للنساء غير مرئي. وفي تحليل مفصل للمسح الذي أجراه البنك الدولي حول قياس مستويات المعيشة، تشير بيانات من دولة بيرو (Rosenhouse, 1988) أن الشخص الذي عمل العدد الأكبر من ساعات العمل السوقية لم يكن بالضرورة الشخص الذي حدد برب الأسرة، خاصة إذا كان هذا الشخص امرأة (Folb, 1991).

يستعمل النوع الاجتماعي "للشخص المرجعي" أحياناً كمؤشر للمسئولية الاقتصادية، إلاّ أن هذا التفسير يقلل من شأن درجة مساهمة النساء في دخل الأسرة (Folbre, 1991). يتم أحياناً تحديد الأسر التي لا يعمل رجالها أو أنهم معاقون على أنها "أسر يرئسها رجل" على الرغم من اعتمادها على ما تكسبه المرأة. وعلى هذا النحو، فإن التعريف يخفي بعداً ثقافياً واضحاً متعلقاً بدور المرأة بصفتها "كاسبة لقمة العيش"، ومديرة للأسرة، وكشخص يقدم الخدمة لأفراد الأسرة الآخرين.

هناك نمطية أخرى تؤثر على التعامل مع موضوع الأسر التي ترئسها نساء، هذه النمطية هي كون العائلة النووية هي الوحدة الاجتماعية الأساسية التي تكون الأسرة. عندما يتم توجيه موارد التنمية وعوائدها من خلال الرجال، كأرباب الأسر، فإن جميع أفراد العائلة يستفيدون منها بالتساوي، إذ بإمكان الرجال كأرباب أسر وكقادة للمجتمع المحلي التحدث مع النساء. ويتم التغاضي عن وجود أسر ترئسها نساء، والأسر التي تعيلها النساء، والأسر وحيدة الوالد (الوالدة)، وصيغ عديدة من الأسر الممتدة.

2-1 إشكالية الرئاسة النسوية للأسرة

هناك مشكلة في تعريف وقياس الأسر التي ترئسها نساء. ويتسبب استعمال تعبير "الأسر التي ترئسها نساء" كمؤشر أساسي على فقر الأسرة – دون التدقيق بهذا التعبير– ببعض المشاكل المفاهيمية.

يفترض استعمال هذا التعبير، بداية، أن الأسر التي ترئسها نساء هي مجموعة متجانسة مما يجافي الحقيقة بأن هناك اختلافات حقيقية موجودة داخل هذه المجموعة، حيث لا تتساوى جميع الأسر التي ترئسها نساء من ناحية الحرمان، وقد يكون بعضها غير محروم بالمرة.

ويتفاوت نجاح الأسر التي ترئسها نساء في التأقلم مع واقعها الاقتصادي الاجتماعي تفاوتاً أساسياً تبعاً للوضع الاقتصادي – الاجتماعي الذي حصلت عليه (Peters, 1983)، والتركيب العائلي، والعمل، والقدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وتؤثر التقاليد الثقافية، إلى جانب توفر الإسكان، في درجة تقاطع العلاقات الاقتصادية والعلاقات السكنية.

ومن ناحية أخرى، تبدو بعض الأسر التي ترئسها نساء، والتي تتلقى تحويلات خارجية من رجال مهاجرين، على أنها مستقلة اقتصادياً أكثر من وضعها الحقيقي.

ويزداد التشخيص الموثوق للأسر التي ترئسها نساء تعقداً بسبب حقيقة أن الرئاسة النسوية للأسرة قد تكون ظاهرة انتقالية في دورة حياة العائلات. ويعتبر تعبير الرئاسة النسوية غير مفيد لأهداف وضع السياسات، وتنص وجهة النظر التي تقول بهذا الموقف على أن البحث والسياسات ينبغي أن تركز على الأفراد وظروفهم ضمن الأسر. ومن هنا فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل ينبغي تعريف الأسر التي ترئسها نساء؟ إلاّ أن بعض وجهات النظر الأخرى ترى بأن مفهوم الرئاسة النسائية للأسر لا تزال رغم ذلك مفيدة كأداة للبحث ووضع السياسات في البلدان النامية، ويعللون وجهة النظر هذه بأسباب عدة، هي:

أولاً- تشير الدلائل المتوفرة، حين استعمال المسئولية الاقتصادية كمعيار للتعريف، إلى أن تصنيف الأسر في مجموعات حسب الجنس وعدد الأفراد الذين يتحملون المسئولية الاقتصادية يميز هذه الأسر بخصائص وسلوكيات ذات تأثير مهم على وضع السياسات. وهذا صحيح بغض النظر عن كيفية قياس المسئولية الاقتصادية. تميل الأسر التي تعتمد على امرأة، إما لكونها عضواً نشيطاً اقتصادياً أو لأنها تعمل لساعات طويلة، لأن تكون أقل ثراء من الأسر التي تعتمد على الأجرة التي يكسبها رجل. وتكون هذه الأسر أقل استهلاكاً بدرجة ملموسة مقارنة بالأسر التي يرئسها رجل (Buvinic,1990).

ثانياً- يعتبر مفهوم الأسرة التي ترئسها امرأة مفيداً لتشخيص عدد متزايد من الأسر "الخالية من الرجال"، أو تلك التي تعيش دون وجود رجل يساهم في دخل الأسرة إما بشكل دائم أو مؤقت. وتشمل الأسر "الخالية من الرجل" تلك الأسر التي ترئسها أرملة، وهي ظاهرة آخذة في النمو في أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى تلك الأسر التي ترئسها أمهات شابات يعشن دون شريك، والنساء اللواتي رزقن بأطفال خارج الرابطة الزوجية أو اللواتي هجرهن الرجال بعد ولادة الطفل.

ثالثاً- يعتبر تعبير الأسرة التي ترئسها امرأة مهماً لأنه يميز مجموعة من الأسر التي لا تتوفر لديها القدرة عادة للوصول إلى الفوائد التي تنتج عن برامج وسياسات التدخل. ففي القطاعات التي تستعمل الأسرة كوحدة للتحليل والتدخل، ولكنها في الوقت نفسه تتبع المفهوم الأبوي لبنية الأسرة، يتم استهداف الرجال فقط من بين السكان، ومن بين هذه القطاعات قطاعا الإسكان والزراعة اللذان يحتلان موقعاً مهماً في البلدان النامية (Buvinic, 1990).

وهناك وجهة نظر أخرى للدفاع عن استعمال "رئاسة النساء" كوسيلة مساعدة للتمييز بين الأسر التي ترئسها نساء كوحدات للإقامة والعائلات التي تقوم عليها نساء كوحدات للقرابة، وذلك لأن العائلة التي ترئسها امرأة ربما تقيم كعائلة فرعية في أسرة أكبر يرئسها رجل. إضافة إلى ذلك فإن التعبير "الأسرة التي ترئسها امرأة" وظروف العائلات التي تقوم عليها امرأة داخل الأسر التي يرئسها رجل، هي تعبير يمثل الواقع بشكل عملي، على الرغم من أنه غير كامل، بالنسبة لمجال واسع من البنى العائلة والأسرية التي تضم نساء يقمن بدور المعيل لعائلاتهن (Bunivic & Rao,

.(1996

لا تمكّن هذه التعريفات من إجراء مقارنات ذات معنى للنسب المئوية المتجمعة للأسر التي ترئسها نساء. وتمثل نسبة الأسر التي ترئسها نساء، باستثناء تلك المتزوجات بشكل قانوني أو بالتراضي (غير المنفصلات)، مقياساً للأسر التي ليس لديها القدرة على الحصول على دخل رجل، وتمثل تقريباً الحد الأدنى للنسبة المئوية التي تعيلها نساء فقط. وتعتبر مقارنات المقطع العرضي للنسبة المئوية للأسر التي تعيلها نساء عزباوات، أو منفصلات، أو مطلقات، أو أرامل مقارنات مفيدة على الرغم من أنها طبعاً تنطوي على تضمينات أخرى تتشكل بعوامل ثقافية واقتصادية وسكانية مثل العيش معاً بالتراضي (Folber, 1991).

2-2 الحاجة إلى تعريفات جديدة من أجل التعداد الوطني

في معظم بلدان عالم اليوم تتعزز سلطة الرجال كأرباب الأسر من قبل كل من قوانين الأحوال الشخصية (قوانين العائلة) والاصطلاحات الإحصائية.

خصص القليل نسبياً من الاهتمام لمراجعة أو قياس جوانب النوع الاجتماعي في البنية الأسرية وما تتضمنه هذه الأمور. ونتيجة لذلك، فإن المصطلحات الفنية المستعملة في التعداد، التقليدية منها والمنقحة، توفر رؤية محدودة لتركيب الأسرة من ناحية النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى الدلالات السياسية، فإن المصطلحات التقليدية المستعملة ليست متماثلة، إذ أنها تعرف الأسرة بأنها برئاسة امرأة، كما تبين سابقاً، فقط إذا لم يكن هناك ذكراً بالغاً مقيماً في الأسرة، في المقابل فإن مصطلح "رئاسة رجل" ينطبق بغض النظر

إن كانت هناك في الأسرة أنثى بالغة مقيمة أم لم تكن.

2-2-1 بعض التعريفات الجديدة

قادت الانتقادات المذكورة سابقاً لمفهوم "رب الأسرة" إلى بعض المحاولات لاستعمال تعريف جديد. بما أن جميع أعضاء الأسرة يتم تعريفهم تقليدياً من خلال علاقتهم برب الأسرة (زوجة، إبن)، فلا بد من طريقة جديدة لوصف الشخص المرجعي.

تبنى مكتب التعداد الأمريكي كلمة جديدة وتعريفاً جديداً هو "مترئس الأسرة" (Householder) وهو الشخص الذي يسجل باسمه المكان الذي تعيش فيه الأسرة سواء أكان مملوكاً أم مستأجراً، حيث بإمكان أي من الزوجين تسجيل اسمه. واستمراراً للمفاهيم السابقة تم إدراج عدد الأسر مجدولة حسب "أسر ترئسها امرأة، وعدم وجود شريك" (مكافئ إلى حد ما للتعريف القديم للرئاسة النسائية)، وتمت إضافة معلومات جديدة بإدراج عدد الأسر مجَدْولة حسب "أسر يرئسها رجال، وعدم وجود شريك" (لم تميز المصطلحات المستعملة سابقاً بين الرجال الذين يرئسون الأسر من حيث وجود شريك مقيم أو عدم وجوده). وقد تعرض هذا المفهوم "الجديد" للانتقاد بالادعاء بأن مفهوم "مترئس الأسرة" يمكنه أن يجعل مشاكل القياس أكثر سوءاً لأنه يعرّف في بعض الأحيان بتعبيرات تقدم معلومات أقل مقارنة بالقياسات التقليدية لـــ "الرئيس". ويعتمد تعريف الأسر التي ترئسها نساء بشكل كبير الافتراضات المتعلقة بتوزيع الدخل في الأسر التي يرئسها رجال. قد تعيش أم تعيل نفسها وأطفالها في أسرة تضم ذكراً بالغاً من أقاربها وستعرّف حينذاك كأحد أفراد الأسرة على الرغم من "رئاستها" الاقتصادية للأسرة. يخفي التمييز الثنائي بين الأسر الرجالية أو النسائية

خلفه تركيباً معقداً لإستراتيجيات البقاء الاقتصادية التي ترسل الرجل والمرأة كليهما إلى سوق العمل (Folbre, 1991).

تحركت الأمم المتحدة بشكل سريع نسبياً لتوصي بمجموعة مصطلحات مشابهة للدول الأخرى "بحيث يعتبر الشريكان متساويان في السلطة والمسئولية الأسرية". إلاّ أن جميع البلدان النامية، بما في ذلك التعداد الوطني الفلسطيني، تستمر عملياً في استعمال مصطلحات "رب الأسرة" الذي يعرف بأنه الشخص "الذي يعترف به هكذا من قبل أفراد الأسرة". من المهم أن تقوم منظمة كالأمم المتحدة بتقديم تعريفات جديدة حيث أن لديها القدرة والمصادر اللازمة للمساعدة في تعديل الأدوات الوطنية في العديد من بلدان العالم، خاصة الدول الجديدة. من الجدير ملاحظته أن جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني يعتمد بشكل كبير في تعريفاته على تعريفات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية. هذه الحقيقة قد تفيد في إدخال تعريف جديد لقياس المسئوليات الاقتصادية الأسرية مثل "مسئوليات الشريك".

لا زال العديد من الدول يستعمل تعريفات مختلفة، وبالتالي غير قابلة للمقارنة، لكلا الاصطلاحين "الأسرة" و "رب الأسرة" في أدوات التعداد. والنتيجة هي اختلاط تعريفات متنوعة، مما يجعل المقارنات بين الدول غير فعّالة.

تحتاج التعدادات الوطنية إلى تصميم أسئلة مختلفة لقياس المسئولية الاقتصادية للأسرة تبعاً للجنس واختبار ثباتها، ليمكن استعمال هذه الأسئلة في التعدادات والمسوحات الأسرية. وهناك حاجة كذلك لجسر الهوة الناجمة عن نقص بيانات السلاسل الزمنية حول العائلات التي تعيلها نساء لرصد تأثير النمو الاقتصادي على هذا النوع من الأسر.

3- محددات الرئاسة النسائية للأسر وأنواعها

هناك ميل نحو التعميم بأن الرئاسة النسائية للأسر تزداد – من حيث العدد – عالمياً، مع زيادة في انكشافها للفقر أيضاً. ويعتمد هذا النقاش على نوع التغيرات (على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي) التي تجري في العالم عامة وفي العالم الثالث بشكل خاص. وفي ذلك الصدد يشدّد البعض على تأثير العوامل الاقتصادية، ويشدّد البعض الآخر على تأثير عوامل أخرى مثل العوامل الاستيطانية، أو الديمغرافية، أو الاجتماعية، أو الثقافية.

سينصب النقاش في الأجزاء التالية على الأسباب التي تجعل الأسر التي ترئسها نساء مشكلة متصاعدة.

3-1 أنواع ومحددات الرئاسة النسائية للأسر

لا تحدد الأسر التي ترئسها نساء بمجموعة واحدة من العوامل الستاتيكية، وهذه الأسر ليست نوعاً واحداً ذا بنية ساكنة. وقد تختلف أسباب وصيغ الرئاسة من بلد إلى آخر.

تنتشر النساء غير المتزوجات المترئسات للأسر بشكل خاص في الولايات المتحدة، وكندا، وشمال غرب أوروبا، حيث تصل نسبة مثل هذه الأسر إلى 20% من مجموع الأسر، وتقارب النسبة في دول الكاريبي، وأمريكا اللاتينية، والصحراء الإفريقية المستوى المذكور، حيث تصل إلى 14% أو أكثر (Folbre, 1991).

وتنتج هذه الأنماط بوضوح عن عوامل دبمغرافية مثل معدلات الوفيات النسبية للرجال إلى النساء والتركيب العمري للسكان. ولا يمكن تفسيرها ببساطة بالرجوع إلى السوابق الديمغرافية، إذ أنها تعكس كذلك تراثاً تاريخياً وثقافياً مميزاً، يرتبط في الكثير من أجزائه بعملية الاستعمار (Folbre, 1991).

ويأتي هذا المستوى العالي من الرئاسة النسائية للأسر في مناطق معينة من الدول النامية من مصادر عديدة تتبع من التجارب التاريخية، خاصة أشكال السيطرة على العمل كالعبودية، ونظام السخرة المبني على الديون، وتأسيس "محميات السكان الأصليين" التي أدت إلى عدم التوازن في النسبة بين الجنسين وأدت إلى تغيير أنظمة الحكم الأبوي قبل الرأسمالية. ويؤدي تأثير الصراعات على الأسر إلى عدم توازن النسبة بين الجنسين نتيجة للوفيات في الحروب والحروب الأهلية، مما خلق فائضاً في عدد النساء بين سكان الموطن الأصلي أو في أماكن اللجوء (Bunivic & Rao, 1996).

وفي إفريقيا، بدأ المستعمرون بتقييد النساء الإفريقيات في محميات السكان الأصليين، حيث شجعوا بذلك بقاء العلاقات المبنية على السلطة الأبوية التقليدية. وزادت سياساتهم كذلك من حصول الرئاسة النسائية للأسر في المناطق الريفية بتشجيع الهجرة الخارجية للرجال.

وتعكس النسب العالية للرئاسة النسائية وخصائصها في دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية والصحراء الإفريقية، ضمن ما تعكسه، تأثير فترة الاستعمار، ويمكن تطبيق السبب نفسه على المجتمع الفلسطيني، حيث فقد

العديد من الأسر أربابها نتيجة لحرب 1948 ونتيجة للمشروع الاستعماري الجديد لدولة إسرائيل، وما تبع ذلك من حروب عدة قادت هي الأخرى إلى اقتلاع أو تشتيت الكثير من العائلات. وكان للتفاوت في نسب الوفيات بين الرجال والنساء تأثيرات ظاهرة، حيث تتجه الرئاسة النسائية للأسر إلى الزيادة بعد الحروب (Folbre, 1991).

وبشكل عام، فإن أنماط الرئاسة النسائية ومضامينها تتأثر بقوة بالسوابق الديمغرافية التي تختلف بين بلد وآخر اختلافاً ملموساً. ففي الولايات المتحدة، وكندا، وشمال غرب أوروبا تلعب عوامل الطلاق والانفصال والترمل دوراً مهماً جداً في الرئاسة النسائية للأسرة. أما في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فإن حالات الولادة خارج الرابطة الزوجية وأشكال الرئاسة النسائية المترتبة عليها كثيرة الحدوث إلى حد ما. في أمريكا اللاتينية وإفريقيا استعملت نخبة صغيرة قوتها الاقتصادية والسياسية لإخضاع البنى الأبوية التقليدية لمصالحها، مما تسبب أحياناً في إضعاف قدرة المرأة على فرض مساهمة الرجال في تكاليف رعاية الأطفال وتربيتهم، وأدى ذلك إلى زيادة في نسبة العائلات التي تعيلها النساء فقط. وفي دول الصحراء الإفريقية، ومصر، وفلسطين تنتشر حالات الانفصال بين الأزواج نتيجة لهجرة الرجال، بالإضافة إلى حالات الترمل.

إلاّ أنه في ظروف تاريخية معينة يؤدي التطور الاقتصادي نفسه إلى آثار تمزقية على البنى العائلية التقليدية وتدفق الدخل (الهجرة الداخلية أو الخارجية).

تؤثر أنماط الهجرة الدولية والإقليمية تأثيراً كبيراً على وضع المرأة لأن الرجال الشباب يميلون عادة للهجرة. وبشكل عام، فإن الضغوط الاقتصادية تساهم بدرجة عالية في الهجرة على المدى الطويل تحديداً في الدول الفقيرة (Folbre, 1991: p.13).

وتوضح هذه العوامل جميعها، مضافاً إليها عدم الاتساق في التعريفات، التباينات الكبيرة نسبياً بين الدول في النسب المئوية للأسر التي ترئسها نساء.

ووفقاً لما أظهره التعداد العام الفلسطيني فإن نسبة الأسر التي ترئسها نساء هي 8%، وهذا يختلف اختلافاً شاسعاً عن المتوسط العالمي. وتحتاج هذه النسبة إلى بحث لاحق لمعرفة السبب في كون هذه النسبة أقل منها في الدول الأخرى الأكثر استقراراً، رغم ما يشمله الواقع الفلسطيني من الهجرة الخارجية، والخروج الجماعي خلال حربين، والهجرة الداخلية إلى السوق الإسرائيلي، وعدم الاستقرار في تدفق الدخل، إضافة إلى عدم الأمان السياسي.

3-2 الأسرة التي ترئسها امرأة – هل هي الأفقر؟

يشير النقاش المتنامي في هذا الموضوع إلى أن التطور الاقتصادي يساهم في زيادة رئاسة النساء للأسر، وزيادة مسئوليتهن الاقتصادية عن الأطفال بسبب التحول من الاقتصاد المبني على العائلة إلى الاقتصاد المبني على أجرة الفرد.

ويؤدي التراجع في أهمية الأسرة كوحدة إنتاج إلى إضعاف العلاقات القائمة على السلطة الأبوية التقليدية مما يساهم في زيادة استقلال الشباب اقتصادياً ويزيد من تكلفة الأطفال.

وتؤدي عملية الاقتصاد هذه إلى آثار متناقضة على النساء. فمن ناحية يزودهن الدخول إلى العمل المأجور بإمكانيات جديدة للاستقلال ويعزز حقوقهن السياسية. ومن ناحية أخرى، تظهر الدراسات عن عمل النساء في الدول النامية بأن هذه المكاسب قد تم الحصول عليها مقابل ثمن عالٍ يتمثل في يوم عمل لساعات طويلة جداً ومسئولية متزايدة لتقديم مساعدة اقتصادية للمعالين. وتؤدي الأشكال "المحدثة" من الحكم الأبوي إلى زيادة الاستقلال الاقتصادي للرجال أكثر من زيادته للنساء، وذلك بتحريرهم من بعض المسئوليات العائلية. بشكل عام، حصلت النساء على حقوق جديدة وقاوم الرجال تسلم مسئوليات جديدة، مما أدى إلى تعزيز تقاسم جنسي تقليدي للعمل تضمن تحميل النساء المسئولية الأساسية لتسديد ثمن الإنتاج الاجتماعي.

يترافق التطور الاقتصادي مع نمو صيغ للتأمين الاجتماعي، حيث تقوم هذه الصيغ بتوفير البدائل عن أنواع تأمين الدخل التي كانت توفرها قنوات تدفق الدخل داخل العائلة، مثل: المساعدة عند تقدم العمر، والمساعدات المالية العائلية، والرعاية الصحية. تغطي التأمينات الاجتماعية في الدول الغربية غالبية السكان، أما في معظم البلدان النامية، فإن نخبة صغيرة هي المغطاة بهذه التأمينات (عادة يغطي العاملين بأجر في المناطق الحضرية ومستخدمي القطاع العام). ورغم ذلك، ومهما كانت درجة التغطية ومستوى الفوائد، فإن مثل هذه البرامج تميل إلى إعادة إنتاج الفروق بين

النوعين، إذ تزيد مخصصات الرجال عن مخصصات النساء، افتراضاً بأن النساء تتم إعالتهن من قبل الرجال. ونتيجة لذلك، فإن التطور الاقتصادي، في بعض الأحيان، لا يقدم إلاّ القليل لتحسين الوضع الاقتصادي النسبي للعائلات التي تقوم على إعالتها نساء فقط.

ويرتبط الموضوع عادة بموضوع آخر هو ارتباط الرئاسة النسائية للأسرة بالفقر، ويتم إيراد ثلاثة أسباب لإثبات هذا الارتباط:

الأول– تحمل الأسر التي ترئسها نساء عبء إعالة أكبر أحياناً. وهذا يعني أن نسبة غير العاملين إلى العاملين في هذه الأسر أعلى منها في الأسر الأخرى.

الثاني– تعاني النساء اللواتي يرئسن أسراً من فجوة اقتصادية مرتبطة بالنوع الاجتماعي مثل متوسط دخل أقل من الرجال، وممتلكات أقل، وهن أقل تواجداً في الوظائف المجزية وفي المصادر المنتجة كالأرض ورأس المال، والتكنولوجيا.

الثالث– مزيج من عوامل البنية الأسرية والفروق المتعلقة بالنوع الاجتماعي في الفرص الاقتصادية، مما يؤثر في الانكشاف الاقتصادي للأسر، ويمكن لهذا التأثير الناجم عن الرئاسة النسائية أن يعمل من خلال ثلاث آليات مختلفة، هي:

1. وجود، أو غياب، نساء أخريات في الأسرة للمساعدة في القيام بالأدوار المنزلية. ففي غياب نساء أخريات، تميل رئيسات الأسر إلى العمل لساعات أقل بأجر وإلى العمل في وظائف لا تتناقض مع الأدوار المنزلية. وهذه الأنواع من الوظائف هي ذات أجرة أقل في العادة.

2. قد تواجه النساء اللواتي يرئسن أسراً تمييزاً يزيد عن التمييز الذي يمكن أن يواجهنه بسبب النوع الاجتماعي فحسب.
3. قد ترتبط الرئاسة النسائية بأمومة مبكرة قبل الأوان وبعدم استقرار عائلي يتسبب في تناقل الفقر من جيل إلى جيل (Bunivic & Rao, 1996).

أما السبب الذي يستعمل عادة لإثبات فقر الأسر التي ترئسها نساء وانكشافها فهو غياب الرجل الذي يكسب لقمة العيش.

تبين هذه العوامل اللامساواة الهيكلية التي تربط الأسرة التي ترئسها نساء بالفقر والتي تنطبق على مجالات متعددة. وفي هذا النقاش تظهر صلة بين ثلاثة عوامل بصفتها محددات لفقر الأسر التي ترئسها نساء، هي اللامساواة المبنية على النوع الاجتماعي، والوضع الطبقي للأسرة، وتركيب الأسرة الأمر الذي يحدّ من الفرص في الحياة.

بالنسبة للوضع الطبقي وتركيب الأسرة فإنهما قد يعززان فرص الحياة، وهذا هو السبب الذي يجعل بعض الأسر التي ترئسها نساء ليست فقيرة، ويجعل النوع الاجتماعي معياراً غير كافٍ لمجابهة الفقر، كما سيتم مناقشة ذلك في الجزء التالي.

3-3 الأسر التي ترئسها نساء – ليست الأفقر

لا تعني النقاشات التي وردت سابقاً أن هناك إجماعاً عاماً على أن الأسر التي ترئسها نساء هي الأفقر. هناك وجهة نظر أخرى لا ترفض

القول بفقر الأسر التي ترئسها نساء، لكنها ترى أنالنوع الاجتماعي ليس سبباً كافياً لفقر هذه الأسر وانكشافها.

وهنا لا يتم النظر إلى غياب الذكر البالغ أو مغادرته للأسرة بأن له بالضرورة تأثيراً سلبياً، إذ قد يترافق ذلك مع وجود إعانة مالية تساوي مساهمته الصافية للأسرة أو تزيد عنها. ولا تتحدد مساهمة الرجل في اقتصاد الأسرة بالدخل الذي يكسبه فحسب، ولكن بنصيبه من الاستهلاك الكلي لدخل الأسرة. وفي الحقيقة قد تستفيد الأسرة اقتصادياً من مغادرة الرجل إذا كان يستفيد من قوة المساومة التي يمتلكها ليأخذ أكثر من حصته التي يستحقها من مجموع الدخل. وفي المقابل، قد تعوض التحويلات من أفراد الأسرة المقيمين في الخارج أو الإعانات الحكومية عن غياب الرجل. ويتحدد التأثير الصافي لغياب الرجل كذلك بعوامل اقتصادية واسعة، مثل التمايز بين الأجور المتوسطة للرجال والنساء والفروق بين إنتاجية كل من الرجال والنساء في الإنتاج السوقي أو الإنتاج غير السوقي. قد يكون التمايز في الإنتاجية المبنية على النوع الاجتماعي أقل ارتباطاً بالفروق المادية بين الرجال والنساء مقارنة بارتباطه بالفروق في القدرة على استثمار الأجهزة والأدوات التي توفر الوقت، أو بالقدرة على الوصول إلى رأس المال أو الخدمات، أو الشروط الثقافية الموضوعية على أنواع معينة من النشاط .(Folbre, 1991)

إن القول بأن معدل الإعالة في الأسر التي ترئسها نساء أعلى منه في الأسر التي يرئسها رجال، وبالتالي فهي أكثر فقراً وانكشافاً، هو رأي يمكن تفحصه والنظر فيه بطريقة مختلفة. لا يتحدد عبء الإعالة الاقتصادية في الأسرة بعدد الأطفال، والمرضى، والمسنين فحسب، بل يتحدد أيضاً

بمساهماتهم الممكنة في دخل الأسرة. فعلى سبيل المثال، إذا بدأ الأطفال بالمساهمة في الإنتاج الزراعي في سن مبكرة، فإنهم يخفضون التكلفة عن أمهاتهم. أما في دول أمريكا اللاتينية الأكثر تحضراً، فإن التكلفة الصافية لإعالة الأطفال تميل إلى الارتفاع بشكل كبير، وبالتالي فإن العبء الاقتصادي على الأمهات أكبر بشكل يتناسب مع تلك التكلفة. وبالمثل، فإن قدرة المسنين المعالين على المساهمة في دخل الأسرة قد ضعف نتيجة لحلول العمل المأجور محل المزارع والأعمال العائلية.

وهناك وجهة نظر أخرى تقول بأن الأسر التي ترئسها نساء ليست بنية ستاتيكية، وأن هناك ثلاثة متغيرات تحدد تأثير الكساد أو التعديلات الهيكلية أو أية عوالم خارجية أخرى على النساء ذوات الدخل المتدني وأسرهن، وهذه العوامل هي: عدد الأشخاص الموجودين في الأسرة الذين يقومون أيضاً بعمل منتج ويولّدون دخلاً يمكن الاعتماد عليه، وفي أي مرحلة من مراحل حياة الأسرة حدثت التغيرات، وتركيب الأسرة من حيث عدد النساء الأخريات المنخرطات في عمل إنتاجي (Moser, 1989).

في مؤتمر للبنك الدولي حول الإنفاق العام والفقراء تمت الإشارة إلى أن "هناك تفاضلات كبيرة تحدث أحياناً في الاستفادة، حيث يحصل بعض الأفراد الميسورين على حصة أكبر، فعلى سبيل المثال فإن النساء اللواتي يحصلن على المساعدات الحكومية يكن أغنى (وأكبر سناً) في الغالب من اللواتي لا يحصلن على مثل هذه المساعدات (Simon Appleton & Paul Collier, 1992) وطبقاً لموسر تكون النساء القادرات على رئاسة أسرة، في كثير من الأحيان، هن فقط النساء اللواتي يمتلكن مصادر مستقلة" (Moser & Caroline, 1996). وتوضح موسر أيضاً أن الأسر تتبع

استراتيجيات بقاء للتأقلم مع الهزات الفجائية، وتشمل هذه الاستراتيجيات عادة إعادة هيكلة لتجميع دخل أكثر وطرق أخرى للمشاركة في الاستهلاك. تتمثل إحدى هذه الاستراتيجيات بأن الأسر تعيد بنيتها بدمج رئاسة نسوية "خفية"، مثل الأمهات غير المتزوجات أو المنفصلات عن أزواجهن (Moser & Caroline, 1996).

وخلاصة القول أن السمة التوليفية للدراسات الموجودة تظهر الحاجة إلى تحليل أكثر منهجية للعلاقة بين الرفاه وبنية الأسرة، وكذلك فإن الآثار التوزيعية تظهر الحاجة إلى النظر داخل العائلة لتفحص توزيع الدخل بين الرجال والنساء (الوالدين) والبالغين الآخرين والأطفال خلال دورة الحياة. عامل آخر يجدر النظر إليه هو تأثير السياسات العامة التي تشجع إما التحويلات الخاصة (مثل دعم الأطفال) أو تقدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة (مثل إعانة الفقر، أو التعليم، أو الخدمات الصحية، أو المخصصات العائلية).

لا ترتبط الزيادة في أعداد الأسر التي ترئسها نساء بالضرورة بالفقر. فعلي سبيل المثال، لا تشير الزيادة في نسبة الأسر التي ترئسها نساء في غانا إلى تزايد تركز الفقر بين النساء، رغم أن هذه الزيادة تفترض تزايد المسئولية الاقتصادية الأساسية للنساء وتزايد انكشافها (Lioyd & Cynthia, 1991).

هل يعني ذلك أن الأسر التي ترئسها نساء لا تستحق التركيز عليها بصفتها أكثر الفقراء فقراً؟ تقترح دراستي أن الإجابة هي لا. إن جميع الجدال حول الأسر التي ترئسها نساء هو جدال مهم لأنه يوجه الاهتمام على

المستوى العالمي نحو الدور غير المرئي للنساء في مجتمعاتهن، إلاّ أن النوع الاجتماعي ليس معياراً كافياً للاستهداف في مجابهة الفقر. هناك حاجة لمزيد من تشخيص كل واقع تشخيصاً مبنياً لتقليص الفقر ونشر المساواة بين النوعين.

4- الأسر التي ترئسها نساء في فلسطين

4-1 الوضع الحالي

لا يمكن فصل الفقر في حالة الأسر التي ترئسها نساء عن مستوى الفقر العام الذي يخيم على المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة (الضفة والقطاع). أظهر أول مسحين للفقر في المجتمع الفلسطيني أن الفقر في المناطق الفلسطينية أكثر انتشاراً مما كان يعتقد في السابق (هذا المسحان هما: الأول- ملف الفقر الذي تفحص الخصائص الديمغرافية والمنطقية والاقتصادية - الاجتماعية للسكان الفقراء في الضفة والقطاع وذلك باستعمال البيانات المعتمدة على مسح الإنفاق والاستهلاك الذي أجرته دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، وسيشار إليه لاحقاً بملف الفقر، والثاني ملف عن الذين يتلقون المساعدة من وزارة الشؤون الاجتماعية والذي تفحص خصائص مماثلة باستعمال مسح لسجلات الحالات التي تتلقى المساعدة، وسيشار إليه لاحقاً بملف الوزارة).

الجدول (1): معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة

المنطقة	الفقر		الفقر الشديد	
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)
الضفة الغربية	15.6	48.6	9.2	45.1
قطاع غزة	38.2	51.4	25.8	54.9
الضفة والقطاع ككل	22.5	100.0	14.2	100.0

المصدر: فلسطين - ملف الفقر 1998، ص50.

الجدول (2): معدلات الفقر في مناطق الضفة والقطاع – 1997

المنطقة	الفقر		الفقر الشديد	
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)
شمال الضفة الغربية	18.1	23.7	10.4	21.5
وسط الضفة الغربية	8.4	9.90	3.6	6.8
جنوب الضفة الغربية	24.4	15.0	17.5	16.9
شمال قطاع غزة	30.8	22.4	20.5	23.5
وسط قطاع غزة	39.5	8.6	27.3	9.5
جنوب قطاع غزة	50.8	20.4	34.6	21.9
الضفة والقطاع ككل	22.5	100.0	14.2	100.0

المصدر: فلسطين – ملف الفقر 1998، ص50.

الجدول (3): معدلات الفقر حسب المنطقة ومكان السكن – 1997

مكان السكن	الفقر		الفقر الشديد	
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)
الضفة والقطاع ككل				
المدينة	20.1	32.5	13.5	34.5
القرية	20.5	42.8	21.3	40.6
مخيم اللاجئين	33.2	24.7	21.2	25.0
المجموع	22.5	100.0	14.2	100.0
الضفة الغربية				
المدينة	11.5	23.7	7.4	25.9
القرية	18.2	69.9	10.6	69.0
مخيم اللاجئين	13.8	6.5	6.5	5.1
المجموع	15.6	48.6	9.2	45.1
قطاع غزة				
المدينة	34.2	40.8	23.5	41.5
القرية	40.7	17.3	27.2	17.2
مخيم اللاجئين	41.7	41.9	27.8	41.3
المجموع	38.2	51.4	25.8	54.9

المصدر: فلسطين – ملف الفقر 1998، ص52.

الجدول (4): معدلات الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب حجم الأسرة

حجم الأسرة	الفقر		الفقر الشديد	
	القيمة	المساهمة (%)	القيمة	المساهمة (%)
الضفة والقطاع ككل				
1	30.9	3.4	22.2	3.9
3-2	16.9	9.4	10.5	9.2
5-4	16.8	14.5	9.6	13.1
7-6	17.9	20.1	10.8	19.2
9-8	23.6	19.4	15.0	19.4
10 أو أكثر	34.1	33.3	22.7	35.1
المجموع	22.5	100.0	14.2	100.0
الضفة الغربية				
1	28.4	5.4	22.1	6.9
3-2	13.4	11.1	9.1	12.9
5-4	12.1	16.9	6.4	15.3
7-6	12.1	20.1	6.4	17.9
9-8	17.4	19.6	10.4	19.8
10 أو أكثر	22.9	26.8	13.6	27.2
المجموع	15.6	100.0	9.2	100.0
قطاع غزة				
1	–	–	–	–
3-2	26.1	7.70	14.4	6.2
5-4	34.1	12.2	21.5	11.4
7-6	32.5	20.1	22.2	20.3
9-8	36.2	19.1	24.6	19.1
10 أو أكثر	49.7	39.5	35.3	41.5
المجموع	38.2	100.0	25.8	100.0

المصدر: فلسطين – ملف الفقر 1998، ص53.

كما يظهر من الجدول (1) فإن أكثر بقليل من أسرتين من أصل عشر أسر (23%) كانت تعيش تحت مستوى الفقر في العام 1997 بينما كان معدل حدوث الفقر الشديد 14%. وهكذا فإن حوالي 50% من الأسر الفقيرة غير قادرة على تحقيق احتياجاتها الأساسية من الطعام والملابس والسكن. وبوصول نسبة الأسر الفقيرة في قطاع غزة إلى 38%، فإن معدل الفقر في قطاع غزة كان في العام 1997 أكثر من ضعف المعدل في الضفة الغربية الذي بلغ 16%. والحقيقة الأكثر دلالة هي أن حوالي أسرتين من أصل ثلاث أسر فقيرة في قطاع غزة كانت تعاني من الفقر الشديد. وبهذا يساهم قطاع غزة في مستوى الفقر الوطني أكثر من الضفة الغربية، فعلى الرغم من أن القطاع يشكل حوالي ثلث العدد الكلي للسكان، إلاّ أن حصتها من الأسر الفقيرة تزيد عن 51%. يظهر الجدول (2) عدم المساواة بين المناطق المختلفة، حيث أن الجنوب بشكل عام هو الأفقر، وهذا صحيح للمناطق الفلسطينية ككل وللضفة الغربية وقطاع غزة كل على حدة. وقد كانت معدلات الفقر في المناطق الجنوبية 24% مقارنة بـــ 18% في المناطق الشمالية في العام 1997. وهناك فروق ذات دلالة في الفقر داخل قطاع غزة أيضاً، إذ أن حدوث الفقر وصل معدلاً مدهشاً في جنوب قطاع غزة للعام 1997 حيث بلغ 51% مقارنة بحوالي 31% في شمال القطاع. وربما كانت الحقيقة الأكثر أهمية هي أن أكثر من واحدة من أصل ثلاث أسر (35%) في جنوب قطاع غزة تعيش في فقر شديد. ويظهر الجدول() أن مخيمات اللاجئين هي الأكثر فقراً بشكل عام. ففي العام 1997 كانت أسرة من بين كل ثلاث أسر في مخيمات اللاجئين تعيش في الفقر (33%) وهذه النسبة أكبر 1.6 مرة من معدل الفقر في المدن (20%) وفي القرى (21%)، ويعود هذا إلى نسبة الفقر العالية في قطاع غزة ككل. ولكن عند أخذ الضفة الغربية بشكل منفصل، فإن نسبة الأسر الفقيرة في القرى كانت الأعلى (18%)، تليها في ذلك مخيمات اللاجئين (14%) ومن ثم المدن

.(%12)

وتبين كذلك من الجدول (4) أن أعلى معدل للفقر كان لأكبر الأسر حجماً، أي ذات 10 أشخاص أو أكثر (34%). يلي ذلك الأسر الفردية، أي المكونة من شخص واحد (31%)، إذ تتكون الأسر الفردية بشكل أساسي من أشخاص مسنين. ومن حيث الفقر الشديد فإن الأكثر حرماناً هي الأسر الفردية والأسر ذات عشرة أفراد أو أكثر. وتعتبر الأسر الفردية في الضفة الغربية أكثر حرماناً بدرجة كبيرة مقارنة بغيرها، ومن ناحية أخرى فإن الأسر الكبيرة هي الأكثر حرماناً. وبينما يوجد فرق بسيط في معدلات الفقر الشديد بين المجموعتين، حوالي 22% لكل منهما، فإن جزءاً أكبر من الأسر الفردية تعيش في فقر شديد (72%) مقارنة بالأسر ذات 10 أشخاص أو أكثر (67%). وتجدر الملاحظة أن الأسر الفردية في الضفة الغربية تعيش وضعاً أسوأ مقارنة بالأسر الفردية في قطاع غزة. بينما يأتي ترتيبها في الضفة الغربية في المكان الأول من حيث الفقر وتمثل 28.4% يعيش 78% منها في الفقر الشديد، أما في قطاع غزة فيأتي ترتيبها في آخر القائمة وتمثل 26.1% يعيش 55% منها في فقر شديد. ويظهر هذا أن الأسر الفردية في الضفة الغربية هي الأسوأ وضعاً بينما في قطاع غزة فإن الأسوأ وضعاً هي الأسر الكبيرة ذات 10 أو أكثر. سيكون من المثير للاهتمام أن يتم تجميع هذه البيانات عن الأسر على أساس جنس وعمر رب الأسرة.

بينما يستمر الجدال عالمياً حول فقر، أو عدم فقر، الأسر التي ترئسها نساء، فإن أول دراستين مسحيتين عن الفقر في المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع تؤكدان فقر وانكشاف الأسر التي ترئسها نساء. لقد كان أكثر من 50% من متلقي مساعدات وزارة الشؤون الاجتماعية من النساء، ويفترض أنهن يقمن على إعالة أسر، ويعكس هذا الصورة الواقعية للأسر

التي ترئسها نساء. إلاّ أنه تنبغي الإشارة إلى أن مسح الشؤون الاجتماعية محدد سلفاً بطريقة الوزارة في اختيار الأفراد والعائلات التي تعطيها المساعدة. وفي هذه الحالة فإن العينة المستعملة تعكس معيار الاختيار لدى الوزارة وافتراضاتها، والتي ترى في النساء الأرامل والمطلقات والعزباوات حالات تستحق المساعدة.

وباستعمال تعريف آخر للأسر التي ترئسها نساء (كما يعرفها أفراد الأسرة)، فإن ملف الفقر قد وجد 11% من هذه الأسر فقيرة، وهذا لا يتناسب مع نسبة تمثيلها بين السكان ككل (8%). وعلى الرغم من أن هذه المجموعة هي من أكثر متلقي المساعدة الحكومية في الضفة والقطاع، فإن معدل الفقر في هذه الأسر أعلى بكثير (30%) من المعدل في الأسر التي يرئسها رجال (22%).

وكما تبين من مسح وزارة الشؤون الاجتماعية فإن هناك أغلبية نسائية بسيطة (52.2%) بين متلقي المساعدات، مقابل 47.8% للرجال. وبافتراض أن متلقي المساعدات هم أعضاء الأسر الذين تقدموا بطلبات، فإن هذا يعني أن أكثر من نصف الأسر التي تتلقى المساعدات هي في حقيقة الأمر أسر ترئسها نساء. وفي الواقع، فإن العدد قد يكون أكبر، لأن الرجال المسنين أو المرضى الذي يتلقون المساعدات قد يكونوا أيضاً أفراد في أسر ترئسها نساء (مثلاً، نساء أصغر وأقوى) (ملف وزارة الشؤون الاجتماعية). وأظهر التقرير الوطني عن الفقر أن وضع الأسر الفقيرة التي تعيلها نساء أسوأ من تلك الأسر التي يعيلها رجال. ويعاني 73% من الأسر التي ترئسها نساء من بين متلقي المساعدات من فقر شديد لا يمكن هذه الأسر من سد الحد الأدنى من حاجتها من الطعام والملابس والسكن مقابل 63% من الأسر

التي يرئسها رجال (Poverty Profile, 1998, p.40).

لقد كان وضع الأسر التي ترئسها نساء في العام 1997 أسوأ منه في العام 1996. فبينما هبطت حالة الفقر بين الأسر التي يرئسها رجال هبوطاً طفيفاً، فإن تلك الحالة قد ارتفعت بحوالي 4% بين الأسر التي ترئسها نساء. وكذلك ساهمت الأسر التي ترئسها نساء في حالة الفقر على المستوى الوطني بنسبة تزيد عن نسبتها بين السكان في العام 1996 (Poverty Profile, 1998, p.40).

وكما يظهر التقرير الوطني حول تقييم الفقر في فلسطين فإن الأسر التي تعتمد على المساعدة الحكومية (غالبيتها من المسنين والأسر التي ترئسها نساء) كمصدر رئيسي للدخل، هي أسوأ حالاً مقارنة بالأسر الأخرى. ويظهر التقرير كذلك أن معدل الفقر بين الأسر التي تتلقى المساعدة الحكومية ككل هو 45.1% يعيش 74% منهم في فقر شديد، مقارنة بـــ 17.8% من الأسر الفقيرة التي لا تتلقى مساعدات حكومية والذين يعيش 58% منهم في فقر شديد، وذلك خلال العام 1997. إضافة إلى ذلك، فإن أولئك الذين يتلقون مساعدة يشكلون نسبة كبيرة نسبياً من الأسر الفقيرة تصل إلى 35%، ويظهر التقرير كذلك أن مساهمة الأسر التي تتلقى المساعدة الحكومية في معدل الفقر على المستوى الوطني تزداد إلى ما يزيد عن 40% (ملف الفقر، 1998، ص47).

تبدو نسبة الأسر التي ترئسها نساء (8%) حسب المسح على المستوى الوطني منخفضة جداً مقارنة بالدول المجاورة. وقد أفادت دراسة تمت في العام 1998 أن نسبة الأسر التي ترئسها نساء قد وصلت 19% في مصر ككل، وأفاد بحث آخر أن هذه النسبة تصل 30% في المناطق

الحضرية حول القاهرة (Bibars, 1996). وفي الأردن أظهرت دراسة مماثلة أن الأسر التي ترئسها نساء تمثل 10% طبقاً لدائرة الإحصاء الوطنية الأردنية، وأنها تصل إلى 20% حسب دائرة الجوازات العامة. وفي الوقت ذاته وجدت دراسة محدودة أجريت على عينة تمثيلية أن 14% من النساء كن يرئسن أسراً. ولا بد أن تكون النسبة المنخفضة للأسر الفلسطينية التي ترئسها نساء ناتجة عن القياسات المستعملة، كما سيتم نقاش ذلك لاحقاً في هذه الورقة.

4-2 القياسات

تتركز معظم الأساليب التي طورت لقياس الحرمان حول الدخل، بينما الحرمان مسألة متعددة الأبعاد، وتشمل هذه الأبعاد، إضافة إلى الدخل المنخفض، اعتلال الصحة، ونقص الحكم الذاتي في المجتمع، والنقص في الترفيه، وهي أبعاد من الصعب ملاحظتها، وقياسها كمياً وتجميعها (Heyzer & Sen, 1994).

كما ذكر سابقاً، فإن دائرة الإحصاء الفلسطينية التي أسست مؤخراً قد تأثرت بتعريفات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومقاييسها. وقد عكس تعريف الفقر الذي استعمل في تقرير الفقر الأول بعض الاتجاهات الجديدة في تعريف الفقر. لم يتضمن التقرير جوانب اقتصادية فقط لتعريف الفقر، بل تضمن جوانب اجتماعية مثل المياه الآسنة، وإمكانية الوصول للمرافق الصحية، والتعليم، والمواصلات، والتي تكشف عن فروق أكثر بين الأنواع المختلفة من الأسر الفقيرة. ويمكّن استعمال الجوانب الاجتماعية الأخرى من كشف المزيد من الفروق المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل

مستوى سوء التغذية، وتوقع البقاء على قيد الحياة عند الميلاد، ووفيات الطفولة، ووفيات الأمومة، والأمراض المستوطنة، والوضع البيئي، ومرافق الاتصالات، والصلة بالمكاتب الحكومية أو المصادر الموثوقة للمعلومات والتوجيه والتشجيع والحوافز للتنمية. وقد ذكرت بعض هذه الجوانب في المسح الديمغرافي ولكنها لم تذكر في تقرير الفقر.

أما فيما يتعلق بالمقاييس المستعملة لتحديد الأسر التي ترئسها نساء، فإن أحد الانتقادات الأساسية لها "أن تمثيل الأسر التي ترئسها نساء بين الفقراء يتلاشى عند استخدام مقاييس الدخل والإنفاق للفرد بدلاً من المقاييس الإجمالية للأسرة. ويعود ذلك إلى أن الأسر التي ترئسها نساء أصغر من غيرها" (Bunivic and Rao, 1996).

وكان أحد الجوانب الإيجابية في تقرير الفقر الأول أنه استعمل إنفاق الأسرة الإجمالي بدلاً من الاستهلاك الفردي أو الاستهلاك لكل نسمة. وقد استعملت الأسرة كوحدة قياس في مسح استهلاك وإنفاق الأسرة الذي قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية للعامين 1996 و1997، وذلك للتمييز بين الأنواع المختلفة للأسر. إلاّ أن تقرير الفقر استعمل الاستهلاك والإنفاق لكل نسمة لتمييز نمط استهلاك الفقراء عن استهلاك غير الفقراء. ولم يتم تجميع البيانات للحصول على نمط الاستهلاك لأنواع مختلفة من الأسر الفقيرة. وكما هو متوقع، فعند استخدام المعدلات لكل نسمة، وجد أن الدخل للفرد في الأسر التي ترئسها نساء أعلى منه كمتوسط لدخل الأسر الفقيرة. وقد تبين من مسح مستويات المعيشة (تشرين الأول 1995–أيلول 1996) أن الاستهلاك الغذائي الإجمالي للأسر التي ترئسها نساء أعلى منه بالنسبة للأسر التي يرئسها رجال (41.86 لأسر النساء و33.67 لأسر

الرجال)، وأن الإنفاق النقدي الكلي على المفردات غير الغذائية واستهلاكها كان أعلى في الأسر التي ترئسها نساء منها في الأسر التي يرئسها رجال (108.35 للأولى مقابل 89.77 للثانية). وكذلك فإن إنفاق النساء أعلى من إنفاق الرجال بواقع 91.42 مقابل 83.75، وذلك لصغر حجمها. ومع ذلك، فإن معرفة الفروق بين الجنسين على هذا النحو واستخدامها كقاعدة لتقييم هذه الفروق في الرفاه هو أمر تعترضه المشاكل نتيجة للنقص في البيانات حول تخصيص السلع والخدمات داخل الأسرة. حيث أن المسوحات الفلسطينية حول الاستهلاك والإنفاق لم تعالج حتى الآن آليات العلاقات داخل الأسرة، وربما يكون ذلك عائداً إلى صعوبة مثل هذه القياسات.

وبشكل جزئي، هناك نقص في المعلومات – خاصة في العالم الثالث – حول الاستهلاك الشخصي بسبب صعوبات القياس (أحد الأساليب للتغلب على هذه الصعوبات في مراقبة الاستهلاك الشخصي هي في الدخل الشخصي كمقياس للرفاه. حيث أن تحديد ومعرفة تخصيص الدخل داخل الأسرة يمكن أن يكون أسهل من تحديد ومعرفة تخصيص الاستهلاك داخل الأسرة. إلاّ أن هذا الأسلوب لن يكون محبذاً إذا كانت الأسرة تمارس وظيفة أساسية في إعادة توزيع الدخل. وبشكل محدد، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار التحويلات في الدخل داخل الأسرة علماً بأن هذا الأمر صعب التشخيص صعوبة تشخيص أنماط الاستهلاك داخل الأسرة، حيث أن هذه التحويلات تكون في بعض الأحيان عينية). وهناك بعض المفردات الاستهلاكية التي تستهلك بشكل جماعي في الأسرة مثل الإسكان والمواد الاستهلاكية طويلة الأمد، بينما لا يستفيد أعضاء الأسرة بشكل متساوٍ من "السلع الأسرية العامة" ويصعب تحديد التفاضل في الفائدة. وبالتالي فإن الانتباه يتركز عادة على مجموعة فرعية من السلع الاستهلاكية.

مثلاً، إذا أدى وجود بنت إضافية في الأسرة إلى انخفاض استهلاك الكبار في الأسرة انخفاضاً أقل من حالة وجود الولد، فإن ذلك يشير إلى تخصيص موارد أقل للبنات منه في حالة الأولاد. ومن التطبيقات المثيرة للاهتمام لهذا الأسلوب ما تم على يد ديتون (Deaton, 1989) في مسح مستويات المعيشة في ساحل العاج في العام 1985، حيث لم يتوفر أي دليل يشير إلى تمييز الأولاد عن البنات. ومع ذلك، فقد وجدت بين الكبار هرمية مرسّمة على العمر والنوع الاجتماعي. وبالتحديد فقد كان الترتيب الهرمي في الأسرة على النحو التالي: الرجال في ربيع العمر، ثم الرجال المسنون، فالنساء في ربيع العمر، ثم النساء المسنات، وتعتبر هذه النتائج ذات خصوصية ثقافية. (خارج جنوب آسيا، هناك دلائل أقل على اللامساواة في استهلاك الغذاء بين الجنسين) (Heyzer & Sen, 1994).

ومن المتوقع – في حالة تطبيق مقاييس الاستهلاك داخل الأسرة على الحالة الفلسطينية – أن تظهر هرمية عمرية وجنسية مشابهة تعكس صيغة أبوية للتنظيم يتم فيها تفضيل الرجال المسنين أكثر من الرجال الشباب.

وهناك قياس آخر للرفاه، يتم تجاهله أحياناً في التعداد الوطني، هو الوقت الحر. ويمكن استعمال هذا القياس لتقديم الدليل على اللامساواة بين النوعين، حيث تكشف البيانات أن النساء يعملن لساعات أطول بشكل ملموس، حتى عند استثناء الوقت المصروف في رعاية الطفل، وهذا جانب آخر يندر استعماله في التعدادات الوطنية. وفي الحالة الفلسطينية، أظهر تقرير الفقر أن الفجوة بين إنفاق الأسر الفقيرة وتلك غير الفقيرة في

المجالات الثقافية والترفيهية كانت واسعة، بواقع 3 شيكل و23 شيكلاً على الترتيب (أي بزيادة 667%). فبينما يركز هذا المقياس على الإنفاق على الوقت الحر، ركز العديد من الدراسات على عبء العمل وأظهرت أن عبء العمل اليومي للنساء الفقيرات طويل مقارنة بحالة الرجال (9–14 ساعة للنساء حسب الطبقة وحجم الأسرة ونوع العمل، مقابل 6–12 ساعة للرجال حسب نوع العمل والخلفية الطبقية) (مؤسسة إنقاذ الطفولة/ غزة 1994، ونشرات تدريبية طورها مركز الدراسات النسوية في جامعة بيرزيت). ولم يستعمل مثل هذا المقياس في التعداد السكاني الفلسطيني العام أو في تقرير الفقر.

ولا يقل أهمية عن ذلك أن تقدم المسوحات الأسرية في نتائجها تقريراً عن استخدام الوقت داخل الأسرة كمؤشر لعمل المرأة وعلاقة ذلك بحجم الأسرة والفقر (يخصص الرجال معظم وقت العمل من أجل وقت منتج للدخل السوقي، على شكل أجور أو منتجات زراعية للبيع أو للاستهلاك المباشر. أما وقت عمل الرجال في البيت فهو يتغير بصورة طفيفة مع عدد أفراد الأسرة أو أعمارهم أو الأنشطة الأخرى التي يقوم بها أفراد الأسرة الآخرين. في المقابل تخصص النساء أوقات العمل في مزيج من عمل السوق – العمل المولد للدخل النقدي أو العيني – ويمكن أن يشمل هذا عملاً في مزرعة العائلة أو صيانة البيت أو الحديقة، وتحضير الطعام والعناية بالطفل) (Mayra Buvinic, Margaret Lycette, William Paul Mcgreevey).

ومن الجدير ملاحظته هنا أن المقاييس الجديدة لهيكلية الأسرة التي يمكنها التركيز على المساهمات الاقتصادية هي موضوع نقاش هذه الأيام،

ويقترح في هذا الصدد أن تقاس المسئولية الاقتصادية باستعمال عدد الذكور والإناث النشيطين اقتصادياً والمشاركين في اقتصاد السوق لكل أسرة (Folbre, 1991. P.11).

وبينما استعملت هذه المقاييس جزئياً في التعداد العام الفلسطيني حيث لم تعتبر الزوجات كأشخاص معالين، لكن لم يتم إظهار إسهامهن الاقتصادي في الأسرة سواء من حيث اقتصاد السوق أو الاقتصاد غير السوقي. ولسوء الحظ، فإن القليل من مسوحات الأسر والأبحاث حولها التي أجريت حتى الآن قد وفرت معلومات وافية حول أنماط التوزيع داخل العائلة، مما يجعل البيانات التي "تنظر داخل" الأسرة أمراً مهماً وملحاً. وكذلك لا بد من القيام بدراسات سوسيولوجية وأنثروبولوجية لتقديم فهم تفسيري لمثل هذه البيانات.

إضافة إلى ذلك لابد من جمع بيانات متسلسلة زمنياً (سلاسل زمنية) عن وضع الأسر التي ترئسها نساء وذلك من أجل فهم أفضل للموضوع. ويؤدي غياب بيانات السلاسل الزمنية المتسقة حول العائلات التي تعيلها نساء لوحدهن إلى صعوبة رصد أثر النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.

ستساعد بيانات السلاسل الزمنية الباحثين في تحديد فيما إذا كانت الأسر التي ترئسها نساء تتزايد أو تتناقص كظاهرة اجتماعية. وسيساعد هذا، أيضاً، صانعي السياسة في تصميم التدخل المناسب لاستهداف الفئات المحرومة.

ويعتبر تجميع البيانات في المسوحات الأولى لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على أساس مكان السكن (مدن، قرى، مخيمات لاجئين) وعلى أساس المناطق (شمال، وسط، جنوب)، وعلى أساس النوع الاجتماعي خطوة إلى الأمام، إلاّ أن هناك حاجة للتجميع على أسس أخرى تراعي عدم التماثل بين الأنواع المختلفة للأسر وبشكل خاص فيما يتعلق بعلاقة هذه الأسر باقتصاد السوق.

ويمكن الحصول من خلال البحث السسيولوجي والأنثروبولوجي، على معلومات نوعية أكثر حول التركيب النوعي والعمري للأسر، وتدفق الدخل داخل الأسرة وبين الأسر، لتوفير رؤية إضافية مهمة لتأثير التطور الاقتصادي على الرفاه الاجتماعي بشكل عام وعلى الأسر التي ترئسها نساء بشكل خاص.

ويعتبر قياس القدرة على الوصول إلى سوق العمل أحد العوامل الحاسمة لقياس انكشاف الفقراء. وقد وجد تقرير الفقر أن حدوث الفقر بين الأسر التي يرئسها مشاركون في قوة العمل (بما في ذلك العاملون والعاطلون عن العمل) أقل من حدوثه بين الأسر التي يرئسها غيرهم (20% تحت خط الفقر للمجموعة الأولى مقابل 33% للمجموعة الثانية) (تقرير الفقر، ص113). تحتوي المسوحات المعيارية للقوى العاملة ثلاثة أنواع من سوق العمل في حساباتها لمعدلات مشاركة القوة العاملة، وهي: العمل الزراعي المحلي، العمل غير الزراعي المحلي، والعمل المأجور في إسرائيل. أما العمل في القطاع غير الرسمي والعمل المنزلي فلا يتم أخذهما بعين الاعتبار، في حين أظهرت الدراسات الجزئية أن النساء الفقيرات

اللواتي لديهن القليل من المهارات والتعليم موجودات في هذين المجالين. من المهم أن يتم قياس وتقييم جدية وصول النساء إلى أسواق العمل المختلفة للوقوف بشكل أفضل على انكشافها الناتج عن استثنائهن من قوة العمل.

وقد أظهرت مسوحات القوى العاملة المعيارية، أيضاً، نمطاً واضحاً في فروق الأجرة مبنياً على أساس النوع الاجتماعي في أسواق العمل المحلية الزراعية وتلك غير الزراعية. ويتضمن الفرق في الأجرة المبني على النوع الاجتماعي بعدين، هما: أن الرجال والنساء يحصلون على أجور متفاوتة لنوع العمل ذاته، وأن القطاعات ذات الكثافة العمالية النسائية لها سلم أجور منخفض بغض النظر عن المهارات والتعليم (Hammami, 1997). وقد أظهرت دراسة مسحية لـــ 316 مؤسسة أن نسبة التفاوت في أجور الرجال والنساء قد بلغت في بعض القطاعات كالزراعة 53%، بينما كانت في المهن الأولية (غير الماهرة) 93%، ولم تظهر الدراسة مثل هذا التفاوت في الأجور في الاقتصاد غير الرسمي والعمل المنزلي، حيث تعمل أساساً النساء الفقيرات واللواتي يرئسن أسراً (Hammami, 1997).

بينما يعتبر الحصول على أعداد الأسر التي ترئسها نساء في المجتمع الفلسطيني أمراً مهماً (أظهر التعداد الفلسطيني العام أن نسبتها وصلت 7.70% من مجموع الأسر)، فإن الأمر الذي يساوي ذلك أهمية هو تعديل مقاييس المسح لتفحص إمكانية وجود رئاسة نسوية "مستترة" خلف أنواع أخرى من الأسر. ويساوي ذلك أهمية معرفة المزيد من المعلومات التي تميز هذا النوع من الأسر، مثل عدد العاملات مقابل غير العاملات، وعبء الإعالة، والروابط مع اقتصاد السوق.

ومن أجل الحصول على صورة صحيحة حول مختلف أنواع الأسر، فإن من المهم تدريب من يقومون بجمع البيانات المسحية ليكونوا حساسين للنوع الاجتماعي عند قيامهم بجمع البيانات عن الأسر الفلسطينية. وحيث أن تعريف رئاسة الأسرة قد ترك لأفراد الأسرة، فإن من غير المقبول ثقافياً القول بأن امرأة ترئس الأسرة بوجود رجل حتى ولو كان مسناً، أو مريضاً، أو معاقاً، أو ابناً صغيراً. ويؤدي هذا إلى تبسيط زائد للعلاقات بين أفراد العائلة عن طريق تعريف هذه العلاقات من خلال مرجعية شخص واحد، ناهيك عن المشاكل المفاهيمية التي يثيرها تعريف "الرئاسة" والتي تعاني من انحياز وعدم انسجام فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي.

ومن الجدير بالاهتمام ملاحظة أن بعض من عملوا في المسح خلال التعداد الوطني العام الأول كانوا يفترضون تلقائياً أن رئاسة الأسرة هي للرجل في العائلة. وقد أفادت بعض النساء المهنيات أنهن حاولن إعطاء معلومات حول أنفسهن "كمشاركات" في رئاسة الأسرة إلاّ أنه قد تم تجاهلهن.

سيتم النظر بإيجاب إلى قيام التعداد العام القادم بتبني توصيات الأمم المتحدة التي تقول بأن "الزوجين يعتبران متساويين في السلطة والمسئولية عن الأسرة".

4-3 الأنواع والمحددات

4-3-1 خصائص الأسر التي ترئسها نساء في فلسطين

يظهر الجدول التالي توزيع الأسر الفلسطينية في الضفة والقطاع حسب الجنس ورئاسة الأسرة والمنطقة ومكان السكن.

الجدول (5): جنس رئاسة الأسرة حسب المنطقة والسكن

جنس رئاسة الأسرة والمنطقة	المجموع	مكان السكن		
الضفة الغربية		مدينة	قرية	مخيم
ذكور	%91.7	%90.3	%93.0	%90.1
إناث	%8.3	%9.7	%7.0	9.90
المجموع بالأرقام	11211	882	6074	4255
قطاع غزة				
ذكور	%93.6	%92.2	–	%95.2
إناث	%6.4	%7.8	–	%4.8
المجموع بالأرقام	4850	2573	–	2277
الضفة والقطاع				
ذكور	%92.3	%91.7	%93.0	%91.9
إناث	%07.7	%8.3	%7.0	%1.
المجموع بالأرقام	16061	3455	6074	6532

المصدر: المسح الديمغرافي، آب 1997، ص 96.

ويظهر المسح الديمغرافي أن الأسر النسائية أصغر حجماً (3.62) مقارنة بالأسر الذكورية (6.85) في الضفة الغربية وفي قطاع غزة (4.67 مقابل 7.21)، ولكن تبين أن عبء الإعالة في الأسر النسائية من الفئة 9 أفراد وأكثر كان في قطاع غزة أكبر بكثير منه في الضفة الغربية (16.6 مقابل 7). إلاّ أن أعلى نسبة للأسر التي ترئسها نساء في المنطقتين كانت في فئة الأسرة الفردية (29.7% في الضفة الغربية و25% في قطاع غزة).

بينما لا يفصل ملف الفقر توزيع الأسر التي ترئسها نساء حسب الحالة الزواجية أو أشكال الدعم، فإن ملف وزارة الشؤون الاجتماعية يجد أن 60.3% من النساء اللواتي يتلقين المساعدة أرامل، وأن 15.2% منهن مطلقات، وأن 12.9% منهن عزباوات، مما يقترح بأن النساء اللواتي يعشن بدون شريك يحظين بمساعدة اجتماعية بنسبة تفوق كثيراً نسبتهن في المجتمع. وأكثر صور الأسر التي ترئسها نساء انتشاراً في فلسطين هي تلك التي ترئسها أرامل، وذلك إضافة إلى فقرها وانكشافها (ملف الفقر، 1998).

وقد كانت معدلات الفقر للأسر التي ترئسها أرامل أو مطلقات أو لم يتزوجن من قبل أعلى من المتوسط على المستوى الوطني للعام 1997. لقد كان 30% من الأسر التي ترئسها أرامل أو مطلقات أسراً فقيرة، فيما كانت هذه النسبة بين اللواتي لم يتزوجن من قبل 25%. وكانت الأسر ذات الزوجين أقل فقراً وكانت نسبة الفقر بينها 22%، وهذا المعدل قريب جداً من المعدل الوطني للعام 1997- والذي يبلغ 23%. وتظهر نتائج ملف الفقر الوطني أن حالة الأسر التي ترئسها نساء متزوجات أفضل حالاً مقارنة بحال الأسر التي ترئسها أرامل أو مطلقات. وكانت نسبة الأسر الفقيرة في حالة الفقر الشديد أعلى ما تكون في حالة الأرامل/ المطلقات (70%) أو

اللواتي لم يتزوجن من قبل (72%) مقارنة بحالة المتزوجات حالياً (60%) (ملف الفقر، 1998، ص40). وهذا برهان كافٍ على أن غياب رجل يكسب العيش في الأسرة الفلسطينية هو سبب رئيسي في فقر الأسر النسائية. سيتم في الجزء القادم إلقاء الضوء على الأنواع المختلفة من الأسر النسائية.

أ- الأسر الفردية

تمثل الأسر الفردية (المكونة من شخص واحد) 3.1% من الأسر في الضفة الغربية و 1.9% في قطاع غزة، وتبلغ هذه النسبة 2.8% في المنطقتين معاً. وقد كان واضحاً في المسح الديمغرافي أن الأسر الفردية هي في الأساس أسر نسائية، كما يشير الجدول (6).

الجدول (6): توزيع حجم الأسرة حسب جنس رئاسة الأسرة والمنطقة (%)

	الضفة والقطاع		قطاع غزة		الضفة الغربية	
	الجنس		الجنس		الجنس	
حجم الأسرة	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
1	28.6	0.6	25.0	0.4	29.7	0.7
2	17.6	6.3	15.7	5.3	18.3	6.8
3	10.1	6.7	6.4	4.9	11.3	7.5
4	8.9	9.0	7.5	6.9	9.3	9.90
5	7.70	11.8	8.3	9.7	7.5	12.7
6	7.2	11.9	8.1	10.0	6.9	12.7
7	5.50	11.7	6.7	11.3	5.1	11.8
8	5.1	10.8	5.7	11.0	5.0	10.7
9 فأكثر	9.4	31.3	16.6	40.5	7.0	27.2
متوسط حجم الأسرة	3.88	7.21	4.67	8.02	3.62	6.85
المجموع (بالأرقام)	1241	14868	308	4544	934	10324

المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. المسح الديمغرافي. ص 97.

وتنتشر الأسر الفردية في المدن (3.4% في الضفة الغربية و 1.5% في قطاع غزة) ومخيمات اللاجئين (3.8% في الضفة الغربية و2.3% في قطاع غزة) بشكل أكبر مقارنة بانتشارها في القرى (2.8% في الضفة الغربية). يشير ملف الفقر إلى أن أكثر الأسر حرماناً هي الأسر الفردية والأسر ذات 10 أفراد أو أكثر وذلك في حالتي الفقر والفقر الشديد. ويبدو أن الأسر الفردية تعاني أكثر من غيرها من الفقر والفقر الشديد. فينما تتقارب النسب في حالة الفقر لكل من هذين النوعين من الأسر (22% لكل منهما)، فإن هناك نسبة عالية من الأسر الفردية تعيش في حالة الفقر الشديد (72%) بينما تبلغ هذه النسبة للأسر ذات 10 أفراد فأكثر 67%.

بينما تعتبر الأسر التي ترئسها نساء أصغر حجماً بشكل عام، فقد أظهر المسح الديمغرافي بعض الأسر كبيرة الحجم (9 أطفال وأكثر) بنسبة 9.4% بين الأسرة التي ترئسها نساء. من الجدير ملاحظته أن نسبة هذا النوع من الأسر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية (16.6% مقابل 7%)، ولكن على عكس الأسر الفردية فإن غالبية الأسر كبيرة الحجم هي ذات رئاسة ذكورية. ويطرح التقرير أن الأسر الفردية هي الأكثر معاناة من الفقر الشديد وأن فقراء هذه الفئة هم أكثر الفقراء فقراً، وعلاوة على ذلك فإن وضعهم النسبي قد ازداد سوءاً في حالتي الفقر والفقر الشديد بين العامين 1996 و1997. هناك حاجة إلى تجميع بيانات هذه الفئة حسب العمر، والحالة الزواجية، والوضع الصحي، وشكل الدعم المادي، والوصول إلى سوق العمل.

قد يكون العدد الكبير من أسر المرأة الواحدة إشارة إلى ضعف نظام الدعم التقليدي القائم على القرابة في تزويد الرعاية للمسنين خاصة في

الضفة الغربية حيث غالبية الأسر هي أسر نووية (72.2%) مقارنة بنسبتها في قطاع غزة (62.7%). ومن الجدير ملاحظته هنا أن دراسة حول نظام الدعم الاجتماعي غير الرسمي (هلال والمالكي، 1997) قد بينت أن نسبة الأسر التي تقدم مساعدة منتظمة على أساس القرابة في قطاع غزة هي أقل منها في الضفة الغربية (14.6% مقابل 29.7%). وقد كان القياس المستعمل في هذه الدراسة لتقييم فاعلية نظام الدعم الاجتماعي غير الرسمي هو المساعدة المالية والخدمة التطوعية، ولكنها لم تستعمل الرعاية المقدمة من العائلة الممتدة كشكل للمساعدة. ويتوقع عندما يسود الفقر – كما هي الحالة في قطاع غزة – أن تقوم الأسرة بتجميع مواردها باستضافة الأعضاء الأكثر انكشافاً بدلاً من تقديم مساعدة مالية. ولكن يمكن أن تكون هناك أسباب أخرى تقف كذلك خلف الارتفاع النسبي لأعداد الأسر ذات المرأة الواحدة في الضفة الغربية مقارنة بقطاع غزة، مثل الهجرة، وفي مثل هذه الحالة يحتاج الأمر إلى معلومات إضافية حول تأثير الهجرة على الأنواع المختلفة للأسر. وتظهر البيانات كذلك أن نظام القرابة التقليدي يسمح للرجال الوحيدين، حتى ولو كمرضى أو مسنين، بالبحث عن زوجة أصغر لتقديم الدعم والرعاية، لكن هذا لا ينطبق على النساء الوحيدات، إضافة إلى نقص الموارد وعدم الميراث.

لا يستبعد هذا إمكانية رفض النساء الوحيدات – خاصة المسنات – أحياناً فكرة العيش مع عائلة ممتدة وتفضيل العيش في سكينة باقي العمر.

ب– الأرامل

أشارت دراسة جزئية حول الأسر التي ترئسها نساء في الأردن أن غالبية النساء اللواتي يرئسن أسراً هن أرامل (74%) بعمر 50 عاماً أو

أكثر، وكانت الأقل تمثيلاً هي أسر النساء الوحيدات (ناصر وزعبي، 1996).

وحسب المسح الديمغرافي الفلسطيني، مثلث النساء الأرامل 7.8% من الأسر الفلسطينية مقارنة بـــ 0.8% للرجال الأرامل. كما وجد ملف وزارة الشؤون الاجتماعية أن 60.3% من النساء اللواتي يتلقين المساعدات هن أرامل، و15.2% مطلقات، و12.9% عزباوات، مما يمكّن المرء القول بأن الترمل ظاهرة نسائية في الأسر الفلسطينية وقد تكون الصيغة الأكثر انتشاراً بين الأسر التي ترئسها نساء في فلسطين. وتتواجد الأرامل في مخيمات اللاجئين بنسبة أكبر (8.6%) مقارنة بنسبتها في القرى (7%).

ولا يرتبط الترمل بالتقدم في العمر، إذ أن هناك أيضاً أرامل أكثر شباباً، حيث أن 24% من النساء في العمر 55–60 عاماً أرامل في الضفة الغربية مقارنة بـــ 26.5% في قطاع غزة. وتزيد هذه النسبة مع العمر لتصل إلى 60% من النساء في العمر 65 عاماً فأكثر في الضفة الغربية و74.2% في قطاع غزة. وتمثل هذه الفئة 1.6% من عدد السكان، بينما تبلغ نسبة النساء الأرامل 8% من السكان. وقد يكون هذا مؤشراً على أن غالبية النساء الأرامل هن في عمر الشباب نسبياً (40–65). وقد يعزى ذلك إلى حقيقة أن الفرق في سن الزواج بين الرجال والنساء هو 5سنوات أو أكثر، حيث أن نسبة النساء المتزوجات في العمر 15–19 عاماً هي 19.4% مقارنة بـــ 0.8% للرجال (المسح الديمغرافي، آب 97، ص73). وأظهر المسح نفسه كذلك أن نسبة الاستجابات بوجود أم على قيد الحياة كانت أعلى منها بوجود أب على قيد الحياة (86.8% مقابل 78.8%) (المسح الديمغرافي ص165–166)، وقد يشير ذلك إلى أن الرجال يموتون مبكراً مقارنة بالنساء.

وكذلك فإن فئة الأرامل هي من أكثر الفئات تلقياً للمساعدة الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (60.3% من جميع المتلقين)، ولكن يبدو أن هذه المساعدة ليست كافية لتقليص فقرهن. وتؤكد حقيقة وجود 74% من متلقي مساعدة الشؤون الاجتماعية حسب ملف الفقر في حالة الفقر الشديد أن وزارة الشؤون الاجتماعية تستهدف بعض أفقر الفقراء ولكن دون القدرة على مساعدتهم على الخروج من دائرة الفقر. وفي هذه الحالة يصبح من المهم تفحص الإمكانيات المفتوحة أمام النساء الأرامل في أسواق العمل.

يرجع ملف الفقر الهبوط في الرفاه النسبي للأسر التي ترئسها نساء – ربما – إلى تأثير الإغلاقات الإسرائيلية. ولكن تقريراً عن حالة النساء الفلسطينيات في اقتصاد السوق والعمل قد أظهر أن النساء الأرامل كن موجودات بشكل رئيسي في الاقتصاد الرسمي كبائعات في الشوارع في قطاع غزة، وأن معظمهن في العمر 40 عاماً وأكثر ويعشن في مخيمات اللاجئين في أسر يتراوح حجمها بين 3–18 فرداً. وقد أظهرت الدراسة كذلك أن الإغلاقات الإسرائيلية لم تؤثر على بطالة النساء، فقد كانت عالية دائماً بغض النظر عن الإغلاقات (Hammami, 1997,p.35).

تحتاج البيانات حول النساء الأرامل إلى إعادة تجميع لمعرفة المزيد عن حجم أسرهن، وعن عدد الذين يكسبون، وعن معدل الإعالة (تشتمل الأسر التي ترئسها نساء أحياناً على عبء إعالة عالٍ، أي أنها تحتوي نسبة عالية من غير العاملين مقارنة بغيرها من الأسر). كذلك هناك حاجة لتجميع آخر لمعرفة إمكانياتهن في الوصول إلى المصادر، ومستوى التعليم أو المهارات في الحياة والصحة، وفي الوصول إلى أسواق العمل اقتصاد السوق، وأخيراً معرفة صور المساعدة والدعم من الأقارب.

جـ- المطلقات، والأيتام، واللواتي لم يسبق لهن الزواج

حسب المسحالديمغرافي فإن النساء المطلقات يمثلن 1.4% من مجموع السكان مقارنة بـ 0.3% للرجال المطلقين، وتمثل النساء المنفصلات 0.6% مقارنة بـ 0.1% للرجال. أما في ملف الفقر فإن الأسر التي ترئسها نساء لم يجر تبويبها حسب الحالة الزواجية، ووجد ملف وزارة الشؤون الاجتماعية عن الفقر أن 15.2% من النساء اللواتي يتلقين المساعدة هن مطلقات وأن 12.9% منهن عزباوات، وهذا تمثيل يبتعد كثيراً عن نسبة تمثيلهن بين متلقي المساعدة الاجتماعية.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار نسبة الرجال المتزوجين من امرأتين أو أكثر في الفئة العمرية 55-59 عاماً (9% في قطاع غزة و 5.50% في الضفة الغربية) ومقارنتها بنسبة النساء المطلقات (1.10% في قطاع غزة و1.3% في الضفة الغربية) والمنفصلات (1.9% في قطاع غزة و1.6% في الضفة الغربية)، فإننا نستطيع الافتراض أن نسبة المطلقات أو المنفصلات يجب أن تكون أكبر مما هي عليه في المسح الديمغرافي. هناك حاجة للقيام بالمزيد من البحث لتفحص إمكانية وجود نساء مطلقات أو منفصلات أكثر مما تظهره التقارير.

د- احتمالات أخرى

حيث أن العائلة الفقيرة تجمّع مواردها بإعادة هيكلة نفسها لمواجهة جميع صور الضغط الخارجي، حسب رأي موسر (Moser)، فإن هذه الأسر ربما تقوم بذلك كإجراء تمويهي بدلاً من الرئاسة النسوية للأسر، وبالتالي يمكننا أن نجد أنواعاً أخرى من الأسر مثل:

أسر متعددة الزوجات بزوج أكبر سناً، أو أسر بوجود شخصين بالغين (تمثل هذه الأسر 21% من الأسر الفقيرة و15% من الفقيرة فقراً شديداً) وعائلات ممتدة بثلاثة أشخاص بالغين مع أطفال. وحسب تقرير الفقر فإن الأسر التي تحتوي ثلاثة بالغين وأكثر من ثلاثة أطفال تمثل نسبة عالية نسبياً ضمن الفقراء (27%) وتمثل 23% ضمن فئة الفقر الشديد. وتزيد هذه النسبة مع زيادة عدد الأطفال لتصل إلى 37% من الأسر الفقيرة عند 6 أطفال أو أكثر. وتمثل الأسر التي تحتوي أربعة بالغين أو أكثر نسبة عالية من الأسر الفقيرة تتراوح بين 22% و37.5% لمثل هذه الأسر بوجود أكثر من 6 أطفال.

يتطلب تشخيص الأسر التي ترئسها نساء نقلة حقيقية، حيث ينبغي زيادة الانتباه إلى الصور الأخرى للأسر التي ترئسها نساء مثل: زوجات شابات يعشن في أسر أكبر يرئسها رجال، ونساء مع أزواج مرضى، وزوجات رجال معتقلين، وزوجات رجال مهاجرين (UNDP, HDR 1996).

4-4 المحددات

أ- النوع الاجتماعي والحالة الزواجية

هناك عدة عوامل تحدد انكشاف الأسر التي ترئسها نساء، إلاّ أن العامل الرئيسي يبقى غياب من يقوم على كسب لقمة العيش كما تبين سابقاً. ومن النتائج التي تلفت النظر في تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية أن الحالة الزواجية كانت عاملاً محدداً لفقر النساء بينما كانت الصحة الجسدية هي العامل المحدد في فقر الرجال. هذا لا يعني طبعاً القول بأن الصحة الجسدية

للرجال هي السبب الوحيد في فقرهم، لكن لإظهار أن الأسباب التي تقف وراء فقر النساء ليست هي نفسها الأسباب التي تقف وراء فقر الرجال. وقد أورد تقرير الفقر عدة أسباب لفقر الرجال مثل البطالة، والعمل بأجور منخفضة أو وجود عدد كبير من الأطفال.

يبين الجدول (7) سبب تلقي المساعدة والنوع الاجتماعي لمتلقي المساعدة، مع ملاحظة أن العينة ذاتية الاختيار، وتعكس بالتالي المحك الذي تستعمله وزارة الشؤون الاجتماعية لاختيار الفقراء.

الجدول (7): توزيع أسباب تقديم المساعدة حسب النوع الاجتماعي (%)

سبب المساعدة	النوع الاجتماعي	
	أنثى	ذكر
أرامل	48.6	2.9
حالات الطلاق	15.3	–
التقدم في العمر	10.5	27.5
اليتم	8.1	–
غياب الزوج	6.5	–
جسدي	4.3	37
نفسي	2.7	15.8
إعاقة	1.10	10.5

ويظهر ملف الفقر أن حالات عدم الزواج بالمرة تشكل 25% من الفقراء و18% من حالات الفقر الشديد، وتمثل حالات الترمل والطلاق 30.1% من حالات الفقر و21.4% من الفقر الشديد. وكانت المتزوجات أفضل حالاً من غير المتزوجات.

ب- العمر

لم يقم أي من ملف الفقر أو المسح الديمغرافي بإعادة تجميع بيانات الأسر الفردية حسب العمر أو النوع الاجتماعي، حيث تم تجميع بيانات الأرامل حسب العمر، وقد بين ملف وزارة الشؤون الاجتماعية أنه بدءاً بالعمر 54-59 تتجه النساء إلى "منطقة الانكشاف".

ولوحظ في ملف وزارة الشؤون الاجتماعية أن القليل من متلقي المساعدة في عمر الشباب (10% فقط تحت 29 عاماً) وأن معظم هؤلاء من النساء، وأن 18.4% من العينة يتلقون المساعدة في فئة "المسنين"، وتشتمل فئات المساعدة الأخرى على نسبة عالية من المسنين الذي يتلقون المساعدة. وتشكل حالات التقدم في العمر نسبة مهمة (43.7%) من الأرامل الذين يتلقون المساعدة الاجتماعية، و25.3% من "الأيتام والنساء العزباوات"، و17.7% مطلقات، و14.8% مرضى جسدياً. أما في ملف الوزارة فإن معظم متلقي المساعدة تحت فئة العمر كانوا رجالاً (27.5% مقابل 10.5%)، وظهرت النساء المسنات تحت فئات أخرى كما اتضح سابقاً. وفي هذا الصدد سيكون من المفيد إجراء مزيد من التجميع للبيانات حسب العمر والنوع الاجتماعي لتحديد فيما إذا كان العمر عاملاً محدداً لفقر النساء ورئاستهن.

جـ- التعليم

أظهرت جميع الملفات والمسوحات رابطة واضحة بين الأمية والفقر بشكل عام وبين الأمية وفقر النساء رئيسات الأسر بشكل خاص. وقد أشار ملف الفقر أن التعليم العالي مرتبط بقوة بانخفاض حالات الفقر. وقد كان معدل الفقر في فئة المتعلمين تعليماً أقل من التعليم الابتدائي (32%) حوالي ثلاثة أضعاف معدل الفقر لحملة شهادة كلية متوسطة (سنتان)

(12%) وذلك للعام 1997. وقد وجد المسح الديمغرافي أن هناك فجوة في معرفة القراءة والكتابة بين النوعين الاجتماعيين ، حيث يستطيع 91.5% من الرجال في الضفة والقطاع القراءة والكتابة مقابل 77% للنساء. وتنخفض هذه القدرة مع زيادة العمر وتعتمد على مكان السكن وذلك على النحو التالي: 67% لنساء المدن في العمر 45–54، و35.5% لنساء القرى، و42% للنساء في مخيمات اللاجئين. وعند العمر 65 عاماً وأكثر تتسع فجوة النوع الاجتماعي بشكل كبير، حيث تكون في المدن 24.9% للنساء مقابل 65.8% للرجال، وفي القرى 4.3% للنساء مقابل 58.5% للرجال، وفي مخيمات اللاجئين 5.3% للنساء مقابل 41% للرجال. وبهذا يمكن القول بأن الأمية نسائية، وإذا كان الفقر يزداد مع الأمية، فإن بإمكاننا أن نتوقع أن نساء أكثر سيتواجدن بين الفقراء. وقد كانت الرابطة بين الفقر وأمية النساء واضحة في ملف الوزارة، إذا وجد بأن 69.7% من الأرامل أميات مما يعكس أثر النوع الاجتماعي والسن على الفروق في تعلم القراءة والكتابة بين النساء في آخر المرحلة الوسطى إلى المرحلة المتقدمة من العمر. ولكن هناك نتيجة مهمة أخرى هي ارتفاع نسبة الأمية بين فئات عمرية أصغر. ففي حين كان 15.1% من أفراد العينة في العمر 16–29 عاماً أميين، و21% من بين الفئة العمرية 30–45 عاماً، كانت أرقام دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية لهذه الفئة العمرية تتراوح بين 3% فقط من الأمية للعمر 15–29 عاماً إلى 5.7% للعمر 25–34 عاماً و11.3% للعمر 35–44.

ويبدو كذلك أن الفقر يغذي النقص في التعليم خاصة بالنسبة للإناث. ففي تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية تبين أن 60.1% من النساء المتقدمات في العمر المعالات في عينة العائلات التي تتلقى المساعدة في

قطاع غزة هن أميات، بينما وصلت هذه النسبة في الضفة الغربية 57.9%، إذ يستطيع 7.1% القراءة، و19.8% أنهين التعليم الابتدائي، و10.7% أنهين التعليم المتوسط، و3.9% أنهين التعليم الثانوي، وفقط 0.6% بعد الثانوي.

هذا لا يعني الاستنتاج بأن نقص التعليم هو السبب في الفقر، ولكن غياب التعليم لا يساعد الفقراء في الخروج من الفقر. ومن أجل تشخيص أفضل لأثر التعليم على فقر النساء اللواتي يرئسن الأسر لابد من تجميع البيانات حسب العمر، والنوع الاجتماعي وحالة الفقر.

د- سوق العمل

أظهر الأدب على المستوى العالمي أن النساء اللواتي يرئسن الأسر يعانين عادة من وجود فجوة اقتصادية مع الرجال، مثل انخفاض متوسط الدخل، وامتلاك عقارات أقل، ونشاط أقل في الوظائف المجزية وفي المصادر الإنتاجية كالأرض ورأس المال والتكنولوجيا.

وكذلك فإن الوظائف التي تعمل فيها النساء هي عادة الأقل أجرة. وقد تواجه النساء اللواتي يرئسن الأسر تمييزاً أكثر من ذلك الذي يواجهنه نتيجة النوع الاجتماعي، إذ ترتبط رئاسة النساء بأمومة قبل الأوان وعدم الاستقرار العائلي الذي يؤدي عادة إلى استمرار الفقر لأجيال متعاقبة (Bunivic & Roa, 1996).

في الحالة الفلسطينية لا يمكن فهم أنشطة عمل النساء بشكل منفصل عن السياق الأوسع لهيكلية الاقتصاد الفلسطيني وآخر الأزمات التي

مر بها هذا الاقتصاد، وما ورثه هذا الاقتصاد من قوة عمل وجهت لتلائم قطاعات معينة من سوق العمل الإسرائيلي (خاصة في قطاعي الإنشاءات والصناعة)، والعقبات المتعلقة بإغلاق الحدود الذي يفرض على العمل الفلسطيني. وقد أدى الهبوط في دور الزراعة إلى تنامي اعتماد القطاع الزراعي على العمالة الهامشية أو المدفوعة بأجور متدنية أو غير المدفوعة، وكان لذلك تأثيره المهم بالنسبة للنساء. وأثر وجود أعداد كبيرة من العمال دون عمل، إضافة إلى النقص في فرص التوظيف في القطاع الرسمي، بشكل درامي على عمل النساء في القطاع الرسمي وخارجه، وقد يقلص ذلك إمكانية دخول أجيال قادمة من النساء إلى أنشطة العمل في القوة العاملة في القطاع الرسمي.

في العام 1993 كانت معدلات البطالة النسائية أعلى من معدلاتها للرجال في كل من الضفة والقطاع، إذ كانت معدلات البطالة النسائية في ذلك الوقت 18% في قطاع غزة و21% في الضفة الغربية في مخيمات اللاجئين، مقارنة بمعدلات البطالة للرجال التي كانت 12% في قطاع غزة و3% في الضفة الغربية في مخيمات اللاجئين. وبعد ثلاث سنوات، في منتصف 1996، كانت معدلات البطالة للنساء متشابهة مع معدلات البطالة للرجال: 21.9% للرجال مقابل 21.4% للنساء. وكانت مضاعفة البطالة لدى الرجال بين الفترتين نتيجة لفقدان العمل في إسرائيل بسبب الإغلاق. في المقابل بقيت البطالة النسائية مرتفعة بشكل ثابت بغض النظر عن الإغلاق، مما يشير إلى أنبطالة النساء (على عكس بطالة الرجال) ناتجة عن مشاكل هيكلية راسخة في أسواق العمل المتوفرة للنساء (حمامي، 1997، ص37)، ويبين الجدول (8) مشاركة النساء في سوق العمل.

الجدول (8): مشاركة النساء في سوق العمل (%)

الجنس	خارج القوة العاملة	الوضع في القوة العاملة			
		توظيف كلي	توظيف جزئي	بطالة	المجموع
ذكر	33.1	58.8	22.9	18.3	66.9
أنثى	88.8	71.7	10.4	17.8	11.2

المصدر: حمامي، العمل والاقتصاد، ص9.

بينما تسيء مسوحات المشاركة في العمل الرسمي تمثيل مقدار الأنشطة الاقتصادية للنساء الفلسطينيات إذ تقدم فقط جزءاً من الصورة الكلية، فإن هناك، أيضاً، تمييزاً واضحاً على أساس النوع الاجتماعي ضد النساء في جميع أشكال أسواق العمل. يجمع الجدول (9) بين بيانات من مصادر متعددة حول مدى مشاركة النساء في خمسة أنواع من أسواق العمل مغطياً فترات مختلفة في التسعينات.

الجدول (9): مشاركة النساء في أسواق العمل في الضفة والقطاع (%)

القطاع الزراعي الوطني		القطاع الزراعي غير الوطني		العمل المأجور في إسرائيل		الاقتصاد غير الرسمي		الاقتصاد المنزلي	
الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
39.4	20	18	12	3.6	0.6	5506	60.6	83.6	85.7

المصدر: حمامي، 1997، ص14.

وكما يبين الجدول السابق فإن هناك درجة عالية من فصل النساء عن العمل المأجور في إسرائيل، وهو عمل يشكل مصدر دخل لجزء كبير من الفلسطينيين. ويشير ملف الفقر إلى "أن جزءاً مهماً من الدخل الناتج عن

الأجور والرواتب يأتي من إسرائيل، في الوقت الذي تشكل الرواتب والأجور المصدر الرئيسي لدخل قوة العمل الفلسطينية". ويضيف التقرير كذلك أن "حوالي 16% من الأسر التي يشكل العمل في إسرائيل مصدر دخل لأربابها كانت تعيش في حالة فقر في العام 1997، ويعتبر الفقر الأقل حدوثاً في هذه الفئة مقارنة بفئات أخرى" (تقرير الفقر 1998، ص44). وقد وجد تقرير الفقر كذلك أن نسبة حدوث الفقر أعلى ما تكون بين الذين يعملون في مصالحهم الخاصة (المستخدمين ذاتياً) كالباعة المتجولين، ومهنيي الياقات البيضاء، والحرفيين والتجار الصغار، والمزارعين في الزراعة العائلية وغيرها. وهذه هي المهن التي ترتبط بشكل أساسي بالاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد المنزلي، حيث ترتفع نسبة النساء كما تبين في الجدول السابق.

بالنسبة للنساء العاملات في الاقتصاد الرسمي، فإنهن يتركزن في مجالين وظيفيين: المهن/ الأعمال الكتابية/ المساعدة الفنية وفي القطاع الزراعي، ويعتبر المجال الأول مفتوحاً للنساء الحاصلات على مستوى عالٍ من التعليم والمهارات وهو غير متوفر لمعظم الفقراء، وفي المجال الثاني ينظر إلى عمل النساء "كمساعدة" أكثر منه كعمل مأجور.

وفي دراسات مختلفة حول "النساء المستخدمات ذاتياً في الاقتصاد غير الرسمي في المناطق الفلسطينية المحتلة " كان واضحاً أن الأسر التي ترئسها نساء كانت أقل استفادة مقارنة بنساء عاملات أخريات في القطاعات غير الرسمية. وكانت خصائص النساء اللواتي يرئسن أسراً اللواتي يعملن كبائعات متجولات في قطاع غزة على النحو التالي: من الفئة العمرية 40 عاماً وأكثر، وبدون تعليم، ومن عائلات حجمها 3–18 (إذا أخذنا بعين الاعتبار النساء المتزوجات في الفئة نفسها)، واللواتي يعشن في مخيمات

اللاجئين (حمامي، 1997).

ويظهر في ملف وزارة الشؤون الاجتماعية، أيضاً، فصل واضح في البنية الوظيفية للذين يتلقون المساعدة الاجتماعية قائم على النوع الاجتماعي: 54.3% من متلقي المساعدة هن ربات بيوت (جميع نساء العينة تقريباً)، أما بين الرجال الذين يتلقون المساعدة فإن فئة العمال هي الأكبر.

وعلاوة على ذلك، تبين أن هناك تمييزاً في الأجور على أساس النوع الاجتماعي في مختلف أسواق العمل. ويتضمن هذا التمييز بعدين، هما: حصول الذكور والإناث على أجور متفاوتة لنوع العمل ذاته، وأن القطاعات ذات كثافة العمل النسائي هي ذات أجور متدنية بغض النظر عن التعليم والمهارة. تبين من مسح قامت به دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية على 316 مؤسسة أن متوسط أجور الرجال المستخدمين في تشرين أول 1994 كان 294 ديناراً في الشهر، بينما كان المتوسط بالنسبة للنساء 264 ديناراً فقط. وكان الرجال كذلك يعملون في وظيفة كاملة بنسبة أعلى من النساء، حيث يعمل الرجال في المتوسط 163 ساعة عمل في الشهر مقارنة ب 150 ساعة عمل في الشهر للنساء (حمامي، 1997، ص31).

وأورد شريط وثاقي يظهر بعض حالات النساء اللواتي يرئسن أسراً (History Uplifts by Men, Women's Studies Center, 1996) بعض الأدلة التي تظهر أن فقر هؤلاء النساء يتم تناقله من جيل عن آخر.

وتترك الهيكلية الموجودة لمختلف أسواق العمل للنساء عامة وللنساء الفقيرات خاصة فرص عمل محدودة جداً. وقد يشير هذا إلى أن

بنية سوق العمل الفلسطيني تنتج الفقر للكثيرين والثروة للبعض. وهناك حاجة للمزيد من البحث لتحديد أثر البنية الموجودة لسوق العمل على فقر النساء.

هـ- أنظمة الضمان التقليدية

في كثير من البلدان المتطورة أو الأقل تطوراً، تهدمت أنظمة الضمان التقليدية المبنية على العلاقات بين - الأسرية تاركة الأسر التي تديرها نساء لتتدبر أمورها بنفسها. هناك نقاش متزايد يشير إلى مساهمة التطور الاقتصادي في زيادة الرئاسة النسائية للأسر والمسئولية الاقتصادية للنساء عن الأطفال، لأن ذلك يدفع أحياناً التحول من الاقتصاد العائلي إلى اقتصاد قائم على الأجرة الفردية. إن انخفاض أهمية الأسرة كوحدة إنتاج يضعف علاقات السلطة الأبوية التقليدية، ويساهم في الاستقلال الاقتصادي المتزايد للشباب ويزيد من تكلفة تنشئة الأطفال. وهناك أيضاً حركة ثقافية تحديثية تساهم في تغييرات في تدفق الدخل داخل العائلة. وستساعد هذه التغييرات على المدى الطويل كدوافع لتخفيض الخصوبة، أما على المدى القصير فإنها تكثف الضغط الاقتصادي على العائلات كثيرة الأطفال (Folbre, 1991, p. 22).

وينطوي هذا التطور على تأثير متناقض على النساء. فمن ناحية يؤدي الدخول إلى العمل المدفوع إلى تزويد النساء بإمكانيات جديدة للاستقلال وتعزيز الحقوق السياسية، ومن جهة أخرى تظهر دراسات عمل النساء في البلدان النامية أن هذه المكاسب يتم الحصول عليها بثمن مرتفع جداً يتمثل في يوم عمل طويل جداً ومسئوليات متزايدة لتوفير الدعم المالي للمعالين. تزيد الأشكال "الحديثة" الجديدة من السلطة الأبوية من الاستقلال

الاقتصادي للرجال أكثر منها للنساء وذلك عن طريق تحرير الرجال من الالتزامات العائلية. وبشكل عام، كسبت النساء حقوقاً جديدة وقاوم الرجال الالتزامات الجديدة، مما يفرض تقسيماً جنسياً تقليدياً للعمل تأخذ النساء فيه مسئولية أساسية ثمناً للإنتاج الاجتماعي الجديد.

بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، كما تبين سابقاً، لم تكن هناك عملية تنمية اقتصادية بل كانت هناك عملية استلاب للتنمية، حيث كان الوصول إلى سوق العمل مقصوراً بشكل أساسي على الرجال، إما في سوق العمل الإسرائيلي أو في سوق العمل المحلي. ويمكننا القول بأن عدم ثبات الوضع الاقتصادي قد يؤدي بالعديد من الأفراد أو العائلات إلى اللجوء إلى العائلة الممتدة طلباً للحماية من هذا الوضع. وفي هذه الحالة سيصبح ضرورياً النظر داخل العائلة الممتدة وتفحص آليات العلاقات داخل الأسرة. من الملفت للنظر ملاحظة أن 35% من أسر قطاع غزة – حيث معدل الفقر أعلى – هي أسر ممتدة.

يشير ملف وزارة الشؤون الاجتماعية أن أكثر مصادر الدخل انتشاراً بين العائلات التي تتلقى المساعدة الاجتماعية هي مساعدة الأقارب (41%)، وكان هذا المصدر منتظماً في كل من الضفة والقطاع. أما بالنسبة للدعم من خارج العائلة، فقد استفاد 35.5% من الأسر من مساعدة وكالة الغوث الدولية (الأونروا)، واستفاد 22% منها من مصادر دعم مجتمعية أخرى، بما فيها المنظمات غير الحكومية، وقدمت لجان الزكاة المساعدة إلى 22% من الأسر. وفي دراسة أخرى حول نظام الدعم غير الرسمي (هلال والمالكي، 1997) وجد أن نسبة العائلات التي تساهم في تقديم مساعدة (منتظمة، غير منتظمة، أو دورية) خارج الحمولة في الضفة الغربية وصلت إلى 37.4%، مقارنة بـــ 16.7% في قطاع غزة. وأشارت الدراسة كذلك

إلى أن نسبة الأسر التي تقدم مساعدة منتظمة، قائمة على القرابة (مرة كل شهر أو شهرين) إلى أسرة تنتمي إلى الحمولة نفسها كانت قليلة جداً لا تتجاوز 10.3% من العدد الكلي لأسر العينة. يمكن أن يقود ذلك إلى نقطتين: **أولاً**– ترتبط مساعدة القربى بالدخل العالي (هلال والمالكي، 1997، ص28) ولهذا كانت نسبة هذه المساعدة في قطاع غزة أقل لأنه الأفقر. وهنا من المفيد التمييز بين تقديم المساعدة وتقديم الرعاية، إذا لم تستطع أسرة فقيرة تقديم مساعدة فإنها يمكن أن تقدم الرعاية لأفراد محتاجين من العائلة. **ثانياً** – هناك حاجة للمزيد من دراسة محدودية مساعدة الأقارب في الحمولة. وسيكون من المثير تفحص تأثير مساعدة الحمولة على النساء المحرومات من الميراث، حيث هناك ادعاء بأن الحمولة تعوضهن بتقديم مساعدة منتظمة عندما تكون النساء بحاجة لها.

وقد يشير هذا إلى أن نظام التكافل التقليدي لا يزال يعمل ولا يزال قادراً على تقديم المساعدة. ويبين المسح الديمغرافي أن هناك اتجاهاً نحو النووية في الأسر الفلسطينية حيث يعتبر 69.4% منها عائلات نووية (مع وجود فارق منظور بين الضفة الغربية والقطاع حيث هذه النسبة 72.2% و62.7% بالترتيب)، ويعتبر 27.7% منها عائلات ممتدة (24.4% في الضفة الغربية و 35.3% في قطاع غزة). ويبين كذلك أن نسبة الأسر النسائية ذات الشخص الواحد في الضفة الغربية، حيث الأسر أكثر نووية، أعلى منها في قطاع غزة (29.7% مقابل 25%)، حيث تمثل في الضفة الغربية 3.1% من جميع الأسر مقارنة بـــ 1.9% في قطاع غزة. ويبين المسح كذلك أن نسبة الأسر من فئة زوج /زوجة مع أطفال (أساساً امرأة) في الضفة الغربية أعلى منها في قطاع غزة (4.1% مقابل 3.1%). وكذلك تبين أن نسبة الأسر النسائية في الضفة الغربية أعلى منها قطاع غزة

(8.3% مقابل 6.4%).

ومن الملفت للنظر ملاحظة الاتجاه ذاته في ملف وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث أن حالات الأشخاص المسنين الوحيدين أو الزوجين المسنين الوحيدين اعتبرت مشاكل اجتماعية لـــ 12.5% من عينة الضفة الغربية مقارنة بـــ 3.8% في عينة قطاع غزة.

وبالنظر في نتائج ملف وزارة الشؤون الاجتماعية حيث 40% من متلقي المساعدة في العينة كانوا فوق الستين عاماً و11.2% فوق 75 عاماً من العمر، يتضح أن النسبة العالية من المسنين الذين يطلبون المساعدة تعكس عدم قدرة العائلة والأقارب على تقديم دعم كاف.

وبقراءة هذه المعطيات وربطها بمستوى الفقر في قطاع غزة، يمكن للمرء الافتراض بأن نظام التكافل التقليدي في قطاع غزة يجب أن يكون الأضعف. وعلى العكس قد تشير الدلائل بأن هذا النظام أضعف نسبياً في الضفة الغربية (وسط الضفة الغربية هي المنطقة التي تقدم أقل مساعدة على أساس القرابة عند مقارنتها ببقية مناطق الضفة الغربية مع ملاحظة أنها المنطقة الأغنى حسب تقرير الفقر). وعند النظر إلى الضغط الاقتصادي كسبب أساسي لانهيار نظام التكافل داخل الأسرة، فإننا نجده غير كافٍ في الحالة الفلسطينية، حيث ينبغي أخذ عوامل أخرى بعين الاعتبار مثل الهجرة، وتوفر الاستقرار في الوظيفة والسكن. وبالنظر إلى المعدل العالي للأسر الممتدة في قطاع غزة، بوسع المرء أن يأخذ بعين الاعتبار الاستراتيجيات المختلفة التي تتبعها الأسر للتغلب على الوضع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المتغير.

5- الاستنتاجات والسياسات الموصى بها

حيث أن وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل منهمكتان بتطوير نظام فلسطيني جديد للضمان الاجتماعي، فإن الفرصة مواتية للاستفادة من الخبرات العالمية التي حاولت توفير توزيع أكثر مساواة للتحويلات الحكومية بين الطبقات الاجتماعية وبين النوعين الاجتماعيين. تبين الخبرة العالمية أن النمو الاقتصادي حتمي من أجل تقليص الفقر، ولكن توزيع الثورة مهم بدرجة تساوي أهمية هذه الثروة (Oxfam Poverty Report, 1995). بينما يقوم عدد قليل نسبياً من البلدان النامية بتقديم المساعدة للفقراء بعد "كشف الحال"، فإن غالبية هذه البلدان تستخدم أنظمة الضمان الاجتماعي لتقديم مجموعة من التأمينات: الصحة والبطالة والتقاعد، وذلك لمجموعة جزئية من العمال المؤهلين للحصول على ذلك. المعضلة في الحالة الفلسطينية هي معدلات البطالة العالية، حيث أن 18% من العمال المؤهلين عاطلون عن العمل بالإضافة إلى نسبة مماثلة من العاملين جزئياً. إن غياب التعويضات الحكومية يعيق إلى حد كبير التغطية الكاملة من قبل نظام ضمان اجتماعي لغالبية الناس.

وعلى عكس الادعاء القائل بأن هناك تبادلاً بين النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع – كما يدعي بعض السياسيين الفلسطينيين هذه الأيام- فإن الأداء المتقدم لاقتصادات جنوب شرق آسيا ومعدلات النمو العالية التي وصلتها قد قامت على سياسات إعادة توزيع الأرض والدخل، وعلى تثبيت الحق الإنساني في الرعاية الصحية والتعليم الأساسي.

في تقييم لبرامج مناهضة الفقر في بلدان آسيا على المحيط الهادئ، ظهر أن عقلية المقايضة تصبغ موقف المخططين رغم الاعتراف بأن الإنتاجية على المدى البعيد تعزز إمكانيات الجزء المتساهل "الجزء غير المنتج" من الخطة. ويصبح ذلك هداماً بشكل خاص عندما يؤدي إلى ضمور إمكانية توفير المصادر لأن هذه الأجزاء قابلة للتأثر. والأمر الذي لا يتم إدراكه بشكل كافٍ هو أن المقايضة لا معنى لها بالنسبة لقطاع كبير من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ويشمل هذا القطاع عدداً كبيراً من النساء في بلدان آسيا – الهادئ. يتم عادة في الكثير من الحالات تجاوز النساء في زيادات الإنتاج أو الإنتاجية، ولكنهن يتحملن وطأة الاقتطاعات في ما يدعى بالجزء المتساهل من الخطة. بالنسبة لهن فإن مجابهة الفقر يمكن أن تأتي فقط من خلال زيادة إنتاجهن أو إنتاجيتهن. إذا كان هناك مقايضة، فإنها ليست إلى حد كبير بين الإنتاج ومجابهة الفقر بشكل مطلق، ولكنها بين أولئك المنتفعين من بقاء القديم مقابل أولئك الذين تكمن مصالحهم في الجديد على المستوى الكلي لتخصيص الموارد (Heyzer & Sen, 1994).

ويقدم أول تقرير وطني فلسطيني عن الفقر (1998) قاعدة لتطوير سياسات وبرامج تخاطب بشكل صحيح حاجات مجموعة مستهدفة بحد ذاتها في المجتمع الفلسطيني والتي تعاني من الفقر. ويعتبر هذا النوع من التهديف أساسياً لتحديد الفقراء، وتحديد أسباب الفقر والانكشاف، واستراتيجيات الخروج من الفقر، إلى جانب التأكد من أن السياسات العامة الأساسية، مثل الضمان الاجتماعي، تتوجه نحو الفقراء في مختلف أوضاعهم (Concept Paper, Women's Studies Center, Bir Zeit University, June, 1999).

يؤكد تقرير الفقر على الصلة بين النوع الاجتماعي والفقر، إلاّ أن هذه الصلة، نتيجة لعدم كفاية البيانات المتوفرة والأبحاث، مثبتة إلى حد بعيد من خلال ارتفاع نسبة الفقر بين الأسر التي ترئسها نساء مقارنة بالأسر التي يرئسها رجال، وبوجود تفاوت عالٍ بين الأعداد الحقيقية للأسر التي ترئسها نساء بين متلقي المساعدة الاجتماعية الرسمية وبين نسبة هذه الأسر بين السكان.

وبالتالي فإن الأسر التي ترئسها نساء هي هدف مهم في مجابهة الفقر، إلاّ أن التركيز عليها لوحدها سيكون خطأ جدياً. ويعتبر النوع الاجتماعي معادلاً فجاً للفقر، وقد يؤدي استهداف النساء فقط لمجابهة الفقر إلى شمول نساء غير فقيرات واستبعاد رجال فقراء (Concept Paper, 1999). وببساطة، فإن الصعوبات تظهر لأن معظم النساء يعشن في أسر يرئسها رجال، وبالتالي فإن فهم كيف تؤثر علاقات النوع الاجتماعي في الأسرة هو أمر حاسم في استهداف فعّال للموارد من أجل النساء. وتفشل البرامج التي تستهدف النساء الفقيرات أحياناً في القيام ببحث تمهيدي لتوجيه السياسات. ويقوم مركز الدراسات النسوية في جامعة بير زيت بمسح للأسر على 2400 أسرة في 14 مجتمعاً محلياً في الضفة والقطاع الأمر الذي يوفر نماذج من تخصيص موارد الأسر للمساعدة في الاستهداف.

وعند النظر إلى الوضع الفلسطيني فإننا نجد أن المشاركة المتدنية للنساء الفلسطينيات في القوة العاملة الرسمية تبرهن حقيقة الميل نحو فصل النساء في قطاعات اقتصادية هامشية (في مجالات العمل غير الرسمي والمنزلي) وحرمانهن إلى حد كبير من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية. ويعود هذا المستوى المتدني من النشاط في العمل الرسمي بشكل أساسي إلى المحددات الهيكلية للاقتصاد أكثر منه إلى عوائق أيديولوجية وثقافية. وتعتبر

أسواق العمل الفلسطينية منفصلة إلى حد كبير من حيث النوع الاجتماعي، بشكل يمنح النساء حرية الوصول إلى عدد محدود، بشكل غير عادي، من القطاعات. وهذه القطاعات القليلة هي في مناطق غير نامية من الاقتصاد، وغير قادرة على استيعاب مدخلات نسائية في سوق العمل، مما يقود إلى معدل مرتفع متواصل لبطالة النساء في السنوات الخمس الأخيرة. إضافة إلى ذلك، يبدو أن عدد القطاعات المتوفرة للنساء في سوق العمل الرسمي آخذ بالتناقص نتيجة لإزاحة النساء من مجالات التصنيع التي كانت ذات كثافة نسائية وحلول الرجال محلهن بسبب خسارة عملهم في إسرائيل (حمامي، 1997،ص40). وبهذا فإن تقديم المساعدة الاجتماعية، خاصة كما هي عليه الآن، لن يكون كافياً لتخفيف الفقر.

وفوق كل ذلك، عند تفحص الوضع النسبي لأولئك الذين يتلقون المساعدة الحكومية يلاحظ أن مقدار المساعدة التي يتلقونها ليست كافية لإزالة الفقر ولا حتى لتقليصه. مساعدة الشؤون الاجتماعية ليست غير كافية للخروج من الفقر فحسب، بل إنها ليست قادرة على تحسين ظروف الفقراء بما يكفي وصولهم إلى الحد الأدنى من الغذاء الأساسي واللباس والمأوى، وهذا ما يمثل الخط الفاصل بين الفقر والفقر الشديد. يكفي معرفة أن خط الفقر الشديد للفرد يقف عند 343 شيكلاً في الشهر، بينما لا تزيد مساعدة الشؤون الاجتماعية عن 96 شيكلاً في الشهر للفرد في الضفة الغربية و80 شيكلاً شهرياً (بالإضافة إلى إعانة عينية) في قطاع غزة. وفي هذا السياق، يسهل فهم نتائج مسح وزارة الشؤون الاجتماعية حيث أن أكثر من ثلث متلقي المساعدات يتلقون كذلك مساعدة من الأونروا، وأكثر من 20% منهم يتلقون مساعدات من لجان الزكاة ومن منظمات أهلية (ملف وزارة الشؤون الاجتماعية).

وكان واضحاً كذلك أن نسبة حدوث الفقر تختلف بشدة بين أنواع الأسر. وعند تفحص الأسر التي ترئسها نساء، ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفروق البنيوية بين هذه الأسر. أحد أهم هذه الآثار البنيوية للفقر هو السن، وتمييز الأسر حسب عدد الأطفال والبالغين.

في الحالة الفلسطينية، هناك دليل كافٍ لاعتبار استهداف النوع الاجتماعي معياراً مهماً لاستهداف الفقراء، لأنّ النوع الاجتماعي عامل سببي في الحرمان. وكما ذكر سابقاً، فإن النساء يكسبن عادة أقل بكثير من الرجال، ولكنهن أخذن يتحملن مسئوليات مالية متزايدة في رعاية الأطفال في غياب والد مقيم مع الأسرة.

وهناك أيضاً دليل كافٍ على أن أنظمة التكافل التقليدية آخذة بالتآكل، خاصة في المناطق الحضرية، بينما لا تزال هذه الأنظمة تعمل بشكل ملائم في المناطق الأكثر فقراً بسبب إعادة الهيكلية في الأسر الفقيرة. وينبغي التعامل مع كل من هذين الاتجاهين بشكل مختلف عند تصميم أشكال المساعدة والتدخل.

ومن أجل تجميع بيانات شمولية عن الأسر التي ترئسها نساء، ينبغي إدخال تعريفات وقياسات جديدة إلى المسوحات الوطنية للوصول إلى كل العوامل التي تؤدي إلى رفاه هذه الأسر أو تؤثر فيه.

إنه لأمر حيوي أن يتم، من منظور النوع الاجتماعي، تفحص السياسات والبرامج التي تستهدف الفقر بين النساء. ففي القطاعات التي تستعمل الأسرة كوحدة للتحليل والتدخل، ولكنها تتبع المفهوم الأبوي لتركيب

الأسرة، يتم استهداف الرجال المقيمين فقط. ومن هذه القطاعات، ذات الأهمية الحرجة في هذا السياق هنا، قطاعي الزراعة والإسكان، إذ أن السياسة السائدة في قطاع الإسكان هي الطلب من المنتفعين تسجيل المنزل باسم الرجل باعتباره المعيل. ويتم وضع الشرط نفسه في حالات استصلاح الأراضي التي يطلب من المنتفعين المشاركة بـــ 50% من تكلفة المشروع وإثبات أنالأرض مملوكة من قبل رب الأسرة وحيث أن 10% فقط من النساء يملكن أرضاً، فإن هذا الشرط يؤدي إلى استبعاد غالبية النساء من مشاريع استصلاح الأراضي. ومن أجل التغلب على ذلك يوصى بتخصيص "كوتا" للأسر التي ترئسها نساء في مشاريع الإسكان والمشاريع الزراعية واستثناء هذه الأسر من الشروط المقيدة.

6- توصيات

1. من المهم وضع الأسر التي ترئسها نساء في سياق أوسع واستهدافها ضمن خطة أوسع لإزالة الفقر، إذ أن استهداف الأسر التي ترئسها نساء ليس كافياً لإزالة الفقر. يجب استهداف الأسر الفردية بالإضافة إلى الأسر كبيرة الحجم ضمن برامج مواجهة الفقر.
2. ينبغي وضع خطط للنساء القادرات على العمل، خاصة الأرامل الشابات، والمطلقات والمنفصلات، وينبغي تقديم هذه الخطط كرزمة تتضمن تدريباً مناسباُ للعمل ومتابعة دقيقة. حيث تحتاج النساء في هذه الفئة تحضيراً يتمثل بمهارات مناسبة وثقة بالنفس للدخول في سوق العمل. ويمكن العمل ضمن مشاريع مولدة للدخل لأطفال هذه الأسر إذا كانوا قادرين على العمل كشكل آخر للمساعدة.
3. تصميم برامج بمركبات اجتماعية متباينة للنساء اللواتي يرئسن أسراً بحيث تشمل المساعدة المالية، التأهيل والتدريب، والمنح لأطفالهن خاصة للبنات.
4. بالنسبة لفئة النساء المسنات، من المهم التحقق فيما إذا كان هناك أعضاء آخرون في عائلاتهن والذين يمكن أن يكونوا مرشحين لتوليد الدخل ولبرامج التدريب الوظيفي. وهنا يمكن استهداف أبناء وبنات الأرامل المسنات ممن هم في عمر العمل، وكذلك الأزواج الشباب إذا كان الشريك الآخر غير قادر عقلياً أو جسدياً.

لا يتلقى المسنون مساعدة اجتماعية مناسبة إذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض مقدار المساعدة الاجتماعية وغياب خدمات المسنين. ينبغي

أن تستهدف خدمات المسنين النساء المتقدمات في العمر (التزويد الغذائي وبرامج الطعام، والمساعدة الطبية والنوعية الصحية، ومراكز كبار السن). ويمكن حفز الجيران والأقارب على تقديم المساعدة والرعاية للمسنات عن طريق تقديم المساعدة المالية لجيران وأقارب هؤلاء المسنات. وإضافة إلى ذلك ينبغي معالجة الممارسة الاجتماعية التي تحرم النساء من الميراث، حيث يصبح ذلك أمراً حيوياً إذا علمنا أن نسبة الرجال الذين يعتمدون في دخلهم على ممتلكاتهم تزيد عن خمسة أمثال هذه النسبة لدى النساء (هلال والمالكي، 1997، ص87)، وعلمنا أن نسبة قليلة من المسنين والمسنات يعتمدون على المساعدة الرسمية (أقل من 2% للرجال وحوالي 3% للنساء).

5. ويمكن استعمال خطط القروض على نطاق واسع للأسر الفقيرة التي ترئسها نساء كصورة أخرى لتوجيه الدخل. وتعتمد هذه الخطط على كشف الحال للأسر، بحيث يكون هناك، بشكل عام، احتمالاً ضئيلاً بوصول هذه المساعدة إلى السكان غير المستهدفين. إلاّ أن مثل هذه الخطط ينبغي أن تزود على شكل رزم تتضمن التدريب على بعض المهارات لإدارة القروض بنجاح.

6. تشير نتائج تقرير الفقر إلى أن الأسر الفقيرة، باستعمال الفقر النقدي، ليس بالضرورة محرومة من الخدمات الأساسية مقارنة بالأسر غير الفقيرة، باستثناء توفر خدمات الربط بالمجاري العامة والمستشفيات. إلاّ أن تقرير وزارة الشؤون الاجتماعية أشار إلى أن الحالات التي تتلقى المساعدة تعيش في أوضاع رثة وتعيش بأغلبيتها في بيوت بمساحات محدودة جداً وتهوية سيئة.

ووجد تقرير الشؤون الاجتماعية أن هناك فجوة بين النوعين الاجتماعين من حيث الوصول إلى الخدمات والمرافق، حيث أن 54.8% من النساء اللواتي يتلقين المساعدة لا ترتبط بيوتهن بشبكة المياه مقابل 45.2% في حالة الرجال، وبالنسبة لتوفر الكهرباء فإن 63.3% من أسر النساء المتلقيات للمساعدة ليس لديهن كهرباء مقابل 36.7% للرجال. وبالنسبة لامتلاك ثلاجة فإن 59.3% من متلقيات المساعدة لا يمتلكن ثلاجة مقابل 40.7% للرجال، وفي حالة الغسالة فإن هذه النسبة 55.6% للنساء و44.4% للرجال، وبالنسبة لأجهزة التلفاز فإن هذه النسبة هي 59.6% للنساء و40.4% للرجال. ومن هنا يصبح مهماً تزويد النساء بقروض لتمكينهن من امتلاك مثل هذه الأجهزة كالأفران والغسالات والثلاجات وأجهزة التلفاز والمدافيء. ومن المهم كذلك تشجيع مشاريع الإسكان وتخصيص كوتا للأسر التي ترئسها نساء.

7. ينبغي اتخاذ بعض الإجراءات لتشجيع وجود نظام للتحويلات الخاصة من خلال تطوير المؤسسات المالية والتوجيه المالي الملائم.
8. توفير رعاية الطفل كدعم للنساء اللواتي يرئسن أسراً تتضمن أطفالاً صغاراً، حيث أن هذه الخدمة تصبح أساسية وحاسمة إذا تم توفير وظائف لهذه الفئة من النساء.
9. وضع تشريعات تقوي التزامات الرجال في مجال نفقات الأطفال وذلك من خلال قوانين "أحوال شخصية" أكثر تطوراً. وهذه السياسة يمكن أن تكون أقل تكلفة من سياسة تقديم المساعدة عند استهداف المطلقات أو المنفصلات مع أطفال.
10. إصلاح قانوني لإعادة تقييم اللامساواة في الأجور المبنية على التمييز في النوع الاجتماعي (أجر متساوٍ للوظائف المتساوية).

11. وبما أن برامج مجابهة الفقر يتم إطلاقها بشكل رئيسي من قبل الحكومة، ووكالات التنمية، والمانحين، تنبغي ملاحظة أن الخبراء الحقيقيين، عندما يتعلق الأمر بفهم الفقر، يمكن إيجادهم بين الفقراء أنفسهم.

في الحقيقة كان الفقراء ضحايا المشاريع التنموية التي صممت لمنفعتهم دون استشارتهم، ومن هنا تعتبر مشاركة الفقراء في خطط مجابهة الفقر، من خلال جميع صور وأساليب المشاركة، أمراً حاسماً في هذه الخطط.

12. مطلوب مقاييس أكثر حساسية للنوع الاجتماعي للقيام بـــ:

- تقدير استعمال الوقت داخل الأسرة كمؤشر لعمل النساء وعلاقته بحجم الأسرة والفقر.
- جمع بيانات السلاسل الزمنية، لأن نقص بيانات السلاسل الزمنية المتسقة حول العائلات التي تعيلها نساء فقط يجعل من الصعب رصد تأثير النمو الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.
- تعديل قياسات المسح لتفحص إمكانية وجود رئاسات نسائية "مخفية" تحت أنواع أخرى من الأسر. ومن المهم أن تكون هناك تحديدات أكبر في أنواع الأسرة، مثل عدد العاملين إلى عدد غير العاملين، عبء الإعالة، والروابط مع اقتصاد السوق.
- تطوير حساسية العاملين في المسوحات نحو النوع الاجتماعي عندما يعملون في جمع البيانات حول الأسر الفلسطينية، ليكونوا قادرين على التقاط الفروق بين أنواع الأسر.

هناك حاجة لنقلة حقيقية في تعريف وتحديد الأسر التي ترئسها نساء. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الأشكال البديلة من الأسر التي ترئسها

نساء، مثل الزوجات الشابات الموجودات في أسر أكبر يرئسها رجال، أو نساء مع أزواج مرضى، أو زوجات أزواجهن في السجن، أو زوجات لأزواج مهاجرين.